



الهدن...

ثمن باهض لقاء « رغيف الخبر »

09



من كرم الثورة

enab baladi

جريدة أسبوعية
تصدر من داريا

العدد 104 - الأحد 16 شباط/فبراير 2014

أسبوعية - سياسية - ثقافية - متنوعة

كفى تسامحاً!

قبل عشرة أشهر من الآن أرسل ناشط من داريا صوراً إلى عناب بلدي تظهر خراباً حل بمنزل الشهيد أحمد شحادة، عضو المجلس المحلي ومدير تحرير عناب بلدي. المنزل الذي ضم في جنباته عدداً كبيراً من نشطاء المدينة وإعلاميها، قبل وبعد استشهاد أحمد، لم تكن قد وصلت إليه قوات النظام، ما أثار جدلاً كبيراً حول الجهة التي تعرضت لمنزل الناشط البارز بالتهيب والتخريب، وقد حاولت عناب بلدي حينها التحقق من الموضوع وأجرت اتصالات مع عدد من الناشطين والمقربين من أحمد، الذين أقرروا بأن المنزل تم اقتحامه من قبل لصوص وعناصر في الجيش الحر، لكنهم طلبوا حينها عدم إثارة الموضوع أو طرحه في الإعلام درةً للفتنة.

لم يكن منزل أحمد الضحية الوحيدة لتجاوزات مدنيين وعسكريين في داريا، فقد سرقت منازل وأموال عديدة، حاول القائمون على إدارة المدينة التحفظ عليها ومنعها عن الإعلام خشية شق الصف والانشغال بحوادث داخلية من شأنها أن تؤخر العمل العسكري الذي كان على أشده بين المقاومين وقوات النظام.

قبل أيام أقدمت مجموعة من عناصر الجيش الحر ومدنيين في مدينة داريا على سابقة خطيرة على مستوى الثورة السورية، حاولت من خلالها الانقلاب على الجسم الأكثر تنظيماً في المدينة، واعتقلت أبرز القيادات المدنية والعسكرية بغية إجبار المدينة على الاستسلام والرضوخ لهدنة النظام بشروطه، والتي رفضتها اللجنة المكلفة من قبل المجلس المحلي. العملية، التي تم إفشالها من قبل لوائي شهداء الإسلام والمقداد، كانت كفيلاً بإسقاط أهم الحصون الثورية التي ما استطاع الأسد خلال أكثر من خمسة عشر شهراً النيل من صمودها، والتي بقيت رمزاً باهراً من رموز الثورة السورية.

العملية - وإن فشلت- إلا أنها تشي بخطر كبير يأتي من الخطوط الخلفية للثوار، أساسه التغافل والتجاهل والتسامح غير المبرر مع ذوي التاريخ السيء، والملتحقين بالثورة على أسس نفعية ومصالحية، وإذا لم يخضع المذبذبون اليوم لسلطة القانون وتنفيذ الحكم الرادع بحقهم، فإن المدينة ستشهد تطاولات مستقبلية ستنال من الثورة برمتها.

مفاوضات « جنيف 2 » إلى طريق مسدود

داريا: مجموعة مسلحة تخطف أعضاء من المجلس المحلي وقائدًا في الجيش الحر



من مظاهرة جمعة «روسيا شريك قتل، لا وسيط سلام» - كفر نبل 14 شباط 2013

المأكولات الشعبية
هل أصبحت حلماً

11

الثوار يحرون «معان»
والمعارضة تؤكد أن قتل
البلدة من المسلحين

04

٢٩ برميلًا متفجراً على داريا
حصيلة الأسبوع الفائت
خمسة شهداء واشتبك

03

داريا ضد الخونة



إسماعيل حيدر

يقال إن سور الصين العظيم بناه الامبراطور الصيني ليحيى من خلاله مملكته. استغرق عمرانه مئات السنين وملايين ساعات العمل حتى استقام سداً منيعاً ظنه الامبراطور أنه لن يقهر، ولكن الأعداء حين قرروا غزو الصين ذهبوا إلى الحارس على أحد بوابات السور ورشوه وفتحو الباب ودخلوا وذهب تعب مئات السنين هباءً منثوراً.

بعد عام وثلاثة أشهر من المعركة، ما تزال داريا صامدة عصية على الاقتحام، استخدم النظام فيها كل أسلحته ودباباته وميليشياته، ولم ينل من كل ذلك إلا الفشل. ثم جاء دور الهدنة التي أرادها النظام استسلاماً وعودة «للمسلمين» إلى حضن الوطن، وأرادها الجيش الحر في المدينة هدنة بين ندين دون إهدار لتضحيات الآلاف من شباب المدينة.

حاول النظام الضغط على الجيش الحر من خلال الوضع الإنساني لسكان المدينة، الذين أعيبتهم ظروف التشرد والنزوح والمضايقات الأمنية، ولكن إصرار المقاومة على شروطها جعل النظام يصب جام غضبه على المدينة عبر إمرارها بعشرات البراميل التي دمرت ما تبقى من المدينة. كل هذا لم يرد المقاومة في المدينة إلا إصراراً، وهو ما جعل داريا كالد المنيع بوجه هيجان النظام الذي لم يلتزم في معركته في داريا بأي حدود أخلاقية أو إنسانية.

عندما باءت كل محاولات النظام بالفشل انتقل النظام لآخر فرسه عبر تجنيد العملاء واختراق صفوف الثوار. في ليلة الجمعة الفائت وفي ساعة محددة متفق عليها هاجمت مجموعة مسلحة في داريا بيت بعض الناشطين الإداريين في المجلس المحلي للمدينة واختطفتهم بالقوة، ثم ذهبت واختطفت قائد لواء سعد وحاولت اختطاف قائد لواء شهداء الإسلام الذي انتبه للمكيدة فاستطاع الهرب، ثم عاد بقوة عسكرية استطاعت تحرير المخطوفين واعتقال بعض الخاطفين ولاذ بعض الخاطفين الآخرين بالفرار.

لا شك بعد الآن أن الحرب يجب أن تخاض على هؤلاء كما تخاض على النظام السوري بنفس الدرجة، فصمود داريا كاد أن يكون هباءً منثوراً لو نجح العملاء في خطتهم.

في الحقيقة لم يكن لهؤلاء أن يحكموا خطتهم لولا حالة الترهل في المحاسبة التي شابته أجواء المدينة تجاه الانتهاكات المتكررة من أعضاء هذه المجموعة. المحسوبيات والحسابيات المفترضة والمبالغ فيها بين مجموعات الجيش الحر والتفرغ للمعركة كانت تشكل عائقاً دائماً أمام أي محاولة جادة للمحاسبة. الفوضى التي أجل تنظيمها بدعوى التفرغ للمعركة، يبدو أنها ذاتها كانت الأسرع نحو تنظيم نفسها والانقضاض من جديد على الثورة من الداخل.

رب ضارة نافعة، وربما كان من الضروري حدوث ما حدث كي يتوحد الصف الثوري مرة جديدة ضد النظام وعملائه.

29 برميلاً متفجراً على داريا حصيلة الأسبوع الفائت
خمسة شهداء واشتباكات متقطعة

التحليق في سماء المدينة بسبب المنخفض الجوي وموجة الأمطار التي شهدتها المدينة.

وقد استمر القصف بالمدفعية الثقيلة مصدره جبال الفرقة الرابعة والفوج 153 والدبابات المتمركزة على أطراف المدينة بالإضافة لرشاشات الدوشكا.

إلى ذلك شهدت الجبهة الجنوبية والشرقية اشتباكات متقطعة بالأسلحة المتوسطة والخفيفة بين قوات النظام والجيش الحر فيما شهدت باقي الجبهات هدوءاً نسبياً تخلله مناوشات بالأسلحة الخفيفة وعمليات قنص متبادلة. في المقابل سقط الأسبوع الماضي خمسة شهداء، وهم عمران أبو أسيد ويسار أبو سمير وسامر أبو وليد الذين قضوا نتيجة للقصف العنيف، فيما استشهد يوم الخميس 13 شباط أبو حسن شحادة وشقيقته، وأصيبت زوجته، وذلك نتيجة لإطلاق النار عليهم من قبل مجهولين حيث كانوا داخل سيارة أحد أفراد الجيش الحر قادمين من مدينة المعصمية.

من جهة أخرى أصدر المجلس المحلي يوم الأحد 9 شباط بياناً طالب فيه وفد المعارضة المفاوض في جنيف بإيقاف المفاوضات حتى يتم وقف القصف والبراميل على داريا وحلب وإدخال المساعدات الإنسانية للمحاصرين في داريا. فيما يزداد وضع المحاصرين صعوبة، حيث تشكل البراميل المتفجرة تهديداً يومياً بالموت، وخاصة بعد تصعيد القصف بالبراميل والحوابيات المتفجرة في الأسابيع الأخيرة، والتي أدت إلى دمار وخراب عم معظم مناطق المدينة، بالإضافة إلى حالة الجوع والبرد الشديد الذي تعاني منه المنطقة بعد نفاذ المواد الغذائية وتلف معظم المحاصيل الزراعية نتيجة موجة الصق التي اجتاحت المنطقة.



عنب بلدي - داريا

شهدت مدينة داريا الأسبوع الماضي قصفاً عنيفاً بالطيران الحربي والبراميل المتفجرة والمدفعية الثقيلة خلفت العديد من الشهداء والجرحى ودماراً بالبنى التحتية. وألقى الطيران الحربي 29 برميلاً متفجراً استهدف جنوب ووسط المدينة ومحيط جامع أبي سليمان الداراني وجامع الرحمن مسبباً مزيداً من الدمار والخراب في مباني المنطقة، حيث سقطت خمسة مبان سكنية بالكامل وتصعدت أخرى بحسب ما أفاد مراسل عنب بلدي.

فيما سقطت الأحد الماضي 9 شباط حاوية كبيرة على وسط المدينة تحوي بين 1000 الى 1500 كيلو غرام من المتفجرات أحدثت انفجاراً ضخماً ودماراً هائلاً في المباني. ولم تتمكن الطائرات الحربية يوم السبت 15 شباط من

استمرار عودة الأهالي إلى المعصمية
قصف عنيف على الغوطة الغربية

بالدخول إلى المدينة.

وبحسب أحد الناشطين من داخل المعصمية فإن المدينة فيها آلاف المدنيين لا يوجد لهم أي مصدر رزق يؤمن مصروفهم، وقال إن المدينة لا تزال منكوبة، والحالة الإنسانية فيها يرثى لها، وحجم المسؤولية كبير على لجنة المفاوضات.

إلى ذلك عادت قوات النظام قصفها لبلدات الغوطة الغربية بالقذائف والبراميل المتفجرة، فقد شهدت مدينة خان الشيوخ قصفاً عنيفاً بالبراميل المتفجرة لتصل حصيلتها في يوم واحد إلى أكثر من 16 برميل توزعت في نهار وليل يوم الخميس 13 شباط.

كما استهدفت قوات النظام يوم الجمعة 14 شباط تلة الكابوسية التي تسيطر عليها قواته في خان الشيوخ، ما أدى إلى سقوط قتلى من عناصر النظام وتدمير عدد من ألياتهم. كذلك شهدت مدينة زاكية في الريف الغربي قصفاً بالبراميل على منازل المدنيين، ما أدى إلى تدمير عدة منازل وإصابة عدد من المدنيين. وبحسب ناشطين فإن مدينة زاكية تحوي قرابة مئة ألف مدني، وتعتبر مأوى لكثير من النازحين من مدينتي داريا والمعصمية، ويحوي كل بيت فيها مالا يقل عن عائلتين، وجميع منازلها عبارة عن بيوت عربية قديمة، وبناء على ذلك يقول ناشطون أنها تنتظر مجازر كبيرة إذا استمر القصف بالبراميل عليها.



تابع أهالي المعصمية عودتهم إلى المدينة خلال الأسبوع الماضي بعد سماح النظام بدخول الشباب والرجال يوم الاثنين 10 شباط. وقد شهدت المدينة دخول مئات العائلات، توزعت يومي الاثنين والخميس التي حددها النظام للسماح للمدنيين بدخول المدينة.

في المقابل خرج مئات من الأهالي بعد دخولهم إلى المعصمية، بسبب عدم توفر مقومات المعيشة من كهرباء وغذاء، إذ لم يتم إصلاح البنى التحتية في المدينة، ولم يتم فتح المحال التجارية فيها حتى الآن. كما لم يتم بعد الاتفاق على آلية تنفيذ شرط الإفراج عن معتقلي المدينة، الذين لم يفرج عن أي منهم حتى الآن. كما لم يسمح للقوافل الإغاثية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية

مجموعة مسلحة تخطف أعضاء من المجلس المحلي وقائدًا في الجيش الحر المجلس المحلي يصدر بيانًا يمهل الخاطفين لتسليم أنفسهم ويهدد بهدر دمائهم

مراسل عنب بلدي فقد عرف أبو أحمد الخطيب في الفترة الاخيرة بتعذيبه المبرح للموقوفين في الشرطة العسكرية، وبضلوعه في عدة حوادث سطو طالت بيوت بعض المدنيين باسم الشرطة العسكرية. وفي تصريح لأحد أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس المحلي رفض الكشف عن اسمه، قال إن محاولة الانقلاب لم تكن على المجلس المحلي، بل كانت على داريا الثورة والصمود والتنظيم، والذين شاركوا بمحاولة الانقلاب يريدون أساسًا هدنة على شروط النظام وهي في حقيقة الأمر استسلام كامل للنظام بعد كل تلك التضحيات التي بذلتها داريا وأهلها. وأضاف عضو المكتب التنفيذي لدى سؤاله عن اتهامه للمجموعة الخاطفة بالعمالة لصالح قوات النظام أنه لا يتهم المتورطين بالتواطؤ والعمالة للنظام، فليس هناك شيء مؤكد حتى الآن، ولكن رغبتهم في عمل هدنة وفق شروط النظام هي أكبر خيانة للثورة. وتابع أن الذي حصل هو خطوة كبيرة ومهمة للتحصيص ومعرفة الذين يجيشون الناس لصالح تسليم المدينة، «وقد وقعوا في شر أعمالهم» وأضاف أن وضع الجبهات ممتاز والأمور تحت السيطرة بشكل كامل الآن، وإنهم تمكنوا من القبض على بعض المطلوبين إثر العملية، وبعضهم لازال متخفيًا داخل المدينة، ومنهم من هرب إلى مدينة المعصية ويجري التواصل مع المسؤولين هناك لتسليمهم.

يذكر أن لواء سعد بن أبي وقاص كان قد أصدر بيانًا يوم الخميس 11 شباط بعزل الملازم أول أحمد طقق (أبو شاهين) من قيادة اللواء بعد أن كان يشغل منصب قائد العمليات، إثر محاولته الانقلاب على قيادة اللواء. وبعد جولة ميدانية للقادة العسكريين على الجبهات أكد أبو وائل قائد لواء شهداء الاسلام وأبو سلمو قائد كتيبة أسود التوحيد أن وضع جميع الجبهات جيد بعد الضعف الذي أصابها جراء العملية، وإن ما حدث هو لصالح مستقبل المدينة، وعلى الجميع التحلي بالمسؤولية وعدم نشر الإشاعات ورواية قصص غير حقيقية.

وجاءت هذه العملية في الوقت الذي يحاول فيه وفد النظام الوصول إلى هدنة، يرفضها معظم ناشطي المدينة ويصفونها بـ «الاستسلام»، بينما يحاول الذين قاموا بالانقلاب الضغط على الثوار لقبول بشروط النظام.



48 ساعة من تاريخ صدور البيان إلى لجنة المحاسبة المنبثقة عن المجلس المحلي للمدينة والألوية الثلاثة الوحيدة العاملة فيها، واتهمهم البيان بضلوعهم بجريمة قتل، وإشعال الفتنة في صفوف المجاهدين وتفريخ الجبهات من المقاتلين وسعيهم لتسليم المدينة، واعتبر البيان أن المخطوفين في حال لم يسلموا أنفسهم خلال المهلة الزمنية المحددة يعدون فارين من وجه العدالة ويصبح دمهم مهدورًا. وأضاف مراسل الجريدة أن الأشخاص الذين قاموا بعملية الخطف هم من أشد الناس تحريضًا للاستسلام، حيث كانوا يحثون الناس على القبول بشروط الهدنة، بعد أن تم انتخاب لجنة مفاوضات للتداول في أمور الهدنة التي يعرضها النظام، كما حاول نهاد الحو والملازم أول أبو شاهين إدخال لجنة المفاوضات المبعوث من قبل النظام بدون علم للجنة المنتخبة في الداخل.

بالتزامن مع ذلك تم اعتقال عدد من الأشخاص الذين يحاولون بث الفتنة والخلاف بين الأهالي، ومنهم عمر الحو -أحد محتكري المدينة- والذي كان يجمع توافيق من المدنيين الذين سكنوا في المعصية بهدف الضغط على المجلس المحلي والألوية العاملة للموافقة على شروط النظام للهدنة، ويفيد أحد المخطوفين أن عمر الحو كان مع الخاطفين أثناء العملية الأخيرة.

كما اعتقل أبو أحمد الخطيب رئيس الشرطة العسكرية الذي كان شريكًا في عملية الاختطاف وأطلق النار على المجموعة التي حاولت السيطرة على الفوضى الحاصلة، وبحسب ما أفاد

بسحب معظم عناصره من الجبهات قبيل القيام بعملية الاختطاف بشكل مفاجئ. ويذكر أحد أعضاء المجلس، الذي كان من بين المخطوفين، أن المجموعة قامت بشتمهم وسبهم بأعراضهم كما هددتهم مرارًا بتسليمهم لقوات النظام، وذلك بعد أن نقلتهم إلى نقطة قريبة من مناطق تركز عناصر النظام، ولكن وصول خبر الاختطاف لقيادة لواء شهداء الإسلام ولواء المقداد بن عمرو والمجلس المحلي حال دون ذلك، وقد قام اللواءان على الفور بتجهيز قوة لتحريرهم، وطالبوا الخاطفين بتسليم أنفسهم.

وقد نجحت العملية بتحرير جميع المخطوفين خلال ساعات، واعتقال بعض من قام بالعملية بينما لاذ الآخرون بالفرار، ويجري البحث عنهم. وقد أفاد مراسل عنب بلدي في المدينة أن سيارة نهاد الحو -أحد المسلحين الذين قاموا بعملية الاختطاف- تعرضت لإطلاق رصاص عصر يوم الخميس قبل عملية الخطف من جهة مجهولة، وكان بداخلها عدد من أفراد عائلته ما أدى إلى مقتل اثنين وإصابة جميع من في السيارة. ويفيد أحد المخطوفين أن ساعات الاختطاف كانت سيئة جدًا، وشهدت تحقيقاتًا ترافق مع الضرب المبرح والشتم، والتهديد بالتسليم للنظام أو القتل، كما طلب منهم أثناء التحقيق الاعتراف بقضايا عديدة، وإجبارهم على القبول بالهدنة، وقد نشرت صور على الانترنت تظهر آثار الضرب المبرح على أحد المختطفين.

في سياق متصل أصدر المجلس المحلي والألوية العاملة في داريا يوم الجمعة 14 كانون الثاني، بيانًا دعا القائمين على العملية بتسليم أنفسهم خلال

قامت مجموعة مسلحة مساء الخميس 13 شباط الجاري باختطاف عدد من الناشطين في داريا واعتقالهم لساعات، في محاولة للانقلاب على الثورة في المدينة، وتهديد سلامة الأشخاص الذين يرفضون القبول بشروط الهدنة التي يعرضها النظام على الثوار فيها.

فبعد الساعة 12 بعد منتصف ليل يوم الخميس الماضي أقدمت تلك المجموعة على اقتحام بعض المنازل التي يقيم فيها أعضاء من المجلس المحلي وقادة من الجيش الحر، واختطفوا عددًا منهم وهم أبو يامن وأبو ماجد وأبو الخير وأبو الفدا وأبو زهير وأبو عمار أعضاء المجلس المحلي، بالإضافة إلى رئيس المخفر أبو أحمد ومساعدته علاء أبو براء، إضافة إلى أبو تيسير قائد لواء سعد بن أبي وقاص. وأفاد مراسل عنب بلدي في المدينة أن المجموعة المسلحة المؤلفة من قرابة 25 شخص ويراؤها الملازم أبو شاهين -عضو قيادة لواء سعد بن أبي وقاص سابقًا- ونهاد الحو وأبو علي حبيب وعبد الجبار السيد وأبو أحمد شعيب، قامت بسرقة محتويات المنازل التي قاموا باقتحامها، ومن ضمنها أموال المكتب الإغاثي، التي تضم أموالًا كانت مجهزة للتوزيع على عائلات المدنيين، بحسب ما أفاد أبو عمار مدير المكتب الإغاثي. كما قامت المجموعة بالبحث عن أبو عماد رئيس المجلس المحلي لمحاولة اختطافه أيضًا، لكنهم لم يستطيعوا الوصول إليه.

وقبيل العملية قام الخاطفون بوضع حواجز عسكرية في شوارع المدينة وأوقفوا بعض المارة وقاموا بسبهم وإذلالهم، كما تبين لاحقًا أن الملازم أول أبو شاهين قام

مفاوضات «جنيف 2» إلى طريق مسدود

الإبراهيمي يعتذر للشعب السوري، والوفدان المفاوضان يستمران في تبادل الاتهامات

الأسد يدرج معارضييه ضمن «قائمة الإرهاب»

وفي سياق متصل نقل ناشطون معارضون للأسد يوم السبت أن النظام أدرج أعضاء وفد المعارضة في محادثات جنيف إلى «قائمة الإرهابيين». وصادر سهير الأتاسي و1500 ناشط ومعارض للنظام. وجاء في المذكرة التي أصدرتها وزارة العدل وحصلت «كلنا شركاء» على نسخة منها، أن الأصول جمدت بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012.

ورد بشار الجعفري عن السبب الذي دفع دمشق لوضع أعضاء وفد الائتلاف على «قائمة الإرهاب»، وتجميد حساباتهم المصرفية فقال «تريدون أن ترهبوني ولن تنجحوا». وأضاف «هذا القرار صدر قبل اجتماع جنيف بشهرين ولا علاقة له باجتماع جنيف ونحن نعرف أنه ليس المفروض فقط أن نحارب الإرهاب، بل أيضاً أن نجد شريكاً وطنياً في الائتلاف يحارب الإرهاب». ونوّه بأن «من يرفض مكافحة الإرهاب فهو جزء من الإرهاب».

وقال أحمد جقل عضو وفد المعارضة إن نظام الأسد يريد أن يبرهن على أنه يستطيع النيل منهم شخصياً، وأضاف أن خيالهم «المريض» يجعلهم ينظرون إلى أي شخص يعارضهم على أنه «خائن وإرهابي».

ولم تسفر جولتنا المفاوضات سوى عن اتفاقين لدخول المساعدات إلى مخيم اليرموك وأحياء حمص المحاصرة، لكن الصليب الأحمر أكد أن اتفاق حمص لم يحسن الأوضاع الإنسانية في سوريا، وقال بيتر ماوير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم الجمعة إن الحكومة السورية والمعارضة لم تحترما المبادئ الأساسية لقانون المساعدات الإنسانية الدولي على رغم إجلاء محاصرين من مدينة حمص القديمة، وأضاف ماوير أن عملية الإجلاء لم تؤد إلى أي تحسن أوسع نطاقاً في دخول المساعدات الإنسانية في سوريا، إذ تقول الأمم المتحدة أنها لا تستطيع الوصول إلى ما يصل إلى ثلاثة ملايين شخص يحتاجون المساعدة.

يذكر أن القتال بين المعارضة والنظام لم يتوقف أثناء انعقاد المؤتمر، مخلصاً مزيداً من القتلى وصل عددهم إلى أكثر من 150 ألف وفق إحصاءات لمراكز حقوق الإنسان، في حين تواجه المعارضة نظام الأسد مدعوماً بميليشيات لبنانية وعراقية، كما تواجه تنظيمات متطرفة مثل «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

النظام السوري الذي عرقل أي تقدم، وقال فابوس في بيان إن «الجولة الثانية من المفاوضات انتهت لتوها من دون نجاح في جنيف؛ إنني أدين موقف النظام السوري الذي عرقل أي تقدم نحو تشكيل حكومة انتقالية وكثف أعمال العنف بحق السكان المدنيين». بينما أشاد الوزير الفرنسي بـ «شجاعة الائتلاف الوطني السوري، وحسن المسؤولية لديه عبر تبني موقف بناء طوال المفاوضات». وأضاف أن «من لديهم تأثير في النظام عليهم أن يدفعوه في أسرع وقت إلى احترام مطالب المجتمع الدولي».

وفد الأسد يردّ الاتهامات

في الجانب المقابل خرج مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري باتهامات مماثلة، وصرّح بأن «الوفد الرسمي السوري لم يدخر جهداً رغم الصعوبات والعراقيل»، للوصول إلى «تفاهم ذي مصداقية».

وقال الجعفري في مؤتمر صحفي في جنيف يوم السبت إن «الوفد الحكومي وافق بداية جلسة اليوم على مشروع جدول الأعمال الذي قدمه مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي»، ويبدو أن موافقتنا أثارت حفيظة الطرف الآخر الذي بدأ يثير تأويلاته وتفسيراته الخاصة الانتقائية حول تطبيق جدول الأعمال».

وأضاف «أصرينا على أن نشبع بنود بيان جنيف بحثاً لنصل إلى اتفاق يمهد للانتقال إلى البند الثاني ولكننا فوجئنا بأن الطرف الآخر يريد التعامل مع البند الأول مكافحة الإرهاب ونبد العنف تعاملًا شكلياً، وهذا خلل كبير في آليات التفاوض بما يعطيه من انطباع أن موضوع مكافحة الإرهاب ثانوي».

وأشار إلى أن «الإدارة الأميركية وإسرائيل ومن يسمون أصدقاء الائتلاف هم من يحاولون تقويض العملية السياسية»، لافتاً إلى أنه «لا يوجد إحساس بالمسؤولية لدى الطرف الآخر لأنه ينفذ أجندة غير وطنية».

وشدد وفد الأسد في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية «سانا» على أنه «لا يمكن لبند مكافحة الإرهاب أو غيره أن يطرح بساعتين، وأن ننتقل إلى ما بعده دون الوصول إلى اتفاق وهذا ينطبق على جميع البنود»، وأضافت إن «كل حل سياسي يخدم مكافحة الإرهاب وسيادة سوريا وإيقاد شعبها، وجوه وجودنا في جنيف، لكن الطرف الآخر لا يملك قراراً مستقلاً».

وأشار الوفد إلى أن «ترويج أميركا بالتصعيد العسكري شجع وفد الائتلاف على التعتن وإفشال هذه الجولة».



انتهت الجولة الثانية من مفاوضات «جنيف 2» يوم السبت 15 شباط دون الوصول إلى نتائج، ليعتذر الأخضر الإبراهيمي للشعب السوري على «عدم التمكن من تحقيق تقدم في المفاوضات»، بينما تبادل وفدا المعارضة والنظام الاتهامات حول المسؤولية عن إفشال المحادثات، تزامناً مع قرار بالحجز على أملاك 1500 معارض بينهم وفد جنيف المفاوض من قبل نظام الأسد، على اعتبارهم «إرهابيين».

فشل المؤتمر

وعقب انتهاء جولة ثانية من المحادثات استمرت ستة أيام أعلن المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي فشل المحادثات، وأنه لم يتم تحديد موعد جديد للمفاوضات، طالباً من الوفدين «العودة والتفكير بجدي المفاوضات»، كما أوضح في مؤتمر صحفي أن العقبة الرئيسية كانت موقف الحكومة السورية التي رفضت ممثلوها نقاش مسألة الهيئة الانتقالية، مؤكداً أن «وفد النظام رفض مناقشة ثلث ما جاء في أجندة التفاوض».

واعترض الإبراهيمي للشعب السوري، على «عدم التمكن من تحقيق تقدم في المفاوضات»، وقال إن على الجانبين التفكير في مسؤولياتهم قبل انعقاد الجولة الثالثة وأن على الحكومة على وجه الخصوص القبول بأن الموضوع الرئيسي للمحادثات هو تشكيل هيئة حكم انتقالية.

ووصلت المحادثات إلى طريق مسدود بعد أن كانت تهدف إلى تضييق الهوة بين نظام الأسد والمعارضة المتمثلة بالائتلاف الوطني السوري، الذي يصر على انتقال السلطة عبر هيئة انتقالية، بينما يصر وفد النظام على محاربة من يصفهم بـ «الإرهابيين».

المعارضة: «لا جولة ثالثة دون حديث عن انتقال سياسي»

بدوره أكد لؤي صافي، المتحدث باسم الائتلاف أنه «لا يمكن وقف العنف ما لم يتم تشكيل هيئة سياسية فاعلة».

مشيراً إلى أن عودة وفد المعارضة إلى المفاوضات سيتم عندما «نلمس جدية عند النظام والموقف الروسي»، وأضاف أن «جولة ثالثة من المفاوضات مع الحكومة من دون حديث عن انتقال سياسي ستكون مضیعة للوقت».

وأكد صافي في مؤتمر صحفي يوم السبت «قدمنا إلى جنيف إيماناً منا باستنفاد جميع الوسائل لوقف العنف»، مؤكداً أن وفد المعارضة أظهر «مرونة كبيرة بقبول ما وصفه النظام بمكافحة الإرهاب».

وأشار إلى افتقار وفد النظام لصلاحيات التفاوض «سعيًا منذ البداية إلى وقف العنف، وعلى النظام أن يرسل وفداً بصلاحيات أفضل... وفد النظام من دون صلاحيات، وكان عليه أن يعود دوماً إلى دمشق».

وكان أحمد جقل، المفاوض من المعارضة السورية قال في وقت سابق إنه لم يتم الاتفاق على موعد الجولة الثالثة، كاشفاً أن الجلسة الأخيرة كانت قصيرة وشابها التوتر، وهيمنت عليها خلافات بشأن كيفية التعامل مع العنف والانتقال السياسي.

أصدقاء سوريا يحملون النظام مسؤولية الفشل

واعترض وزير الخارجية البريطاني وليم هيج أن فشل المفاوضات يشكل «إخفاقاً كبيراً»، محملاً النظام «مسؤولية الوصول إلى هذا المأزق».

كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابوس السبت أن فرنسا «تدين موقف

الثوار يحرقون «معان» والمعارضة تؤكد أن قتلى البلدة من المسلحين



مدينة مورك وحاجز المدان الماصق لها يوم الاثنين 10 شباط. كما أحكم كلاً من حركة «أحرار الشام الإسلامية» ولواء «جند الأقصى» قبضتهما على قرية معان التي تعتبر بوابة الريف الشرقي لحماية من جهة الطريق الدولي (حماة-حلب).

وقد لاقت السيطرة على معان -التي يقطنها سكان علويون- صدىً واسعاً في وسائل الإعلام العربية والدولية، إذ اتهم النظام عبر بيان للقيادة العامة للجيش أعداداً كبيرة ممن وصفهم بـ «الإرهابيين» أنهم هاجموا القرية مستخدمين مختلف أنواع الأسلحة، و«قاموا

بتبادل النظام والمعارضة اتهامات حول هوية القتلى الذين سقطوا في قرية معان بريف حماة الشمالي الشرقي، إثر سيطرة كتائب الثوار على القرية يوم الأحد 9 شباط الجاري، وذلك في ظل عجز النظام عن إعادة السيطرة على البلدة بعد قطع الطريق الدولي (حماة-حلب) من قبل كتائب الثوار، وتقديمهم على أكثر من محور في المنطقة.

وتقدم ثوار حماة على أكثر من جهة في الريف الشمالي للمحافظة، حيث حافظت الكتائب على المناطق التي سيطرت عليها مؤخراً إضافة لتحريرها كتيبة الدبابات الواقعة شمال

أصدره يوم الثلاثاء 11 شباط بأن «الكتائب والألوية المشاركة في تحرير قرية معان تحرص على حماية المدنيين وضمان سلامتهم، ولذلك تركت ممراً آمناً لهم للخروج عبره إلى القرى المجاورة»، وأكد البيان أن النظام قصف القرية بطائراته الحربية حيث سجل سقوط برميل متفجر على أحد المنازل أودى بحياة (21) قتيلاً «جميعهم من الطائفة العلوية»، سارعت بعدها وسائل إعلام النظام بـ «تلفيق ما حصل ونسبه للثوار».

وقد تحدث العميد «أحمد بري» رئيس المجلس العسكري في حماة لعنب بلدي عن طبيعة معان «تحولت بلدة معان منذ الإعلان عن معركة الجسد الواحد في أيار 2013 إلى معسكر كبير لقوات النظام حيث أصبحت مدارسها مركزاً لقوات النظام ومستودعات للذخيرة والأسلحة، وجُند معظم شباب القرية تحت اسم جيش الدفاع الوطني»، كما نوه العميد إلى أن «إعلام النظام يقوم بنشر صور لمذابح ارتكبتها عناصره في الحولة بريف حمص وفي ريف دمشق ويروج لها على أنها في قرية معان، وإن كان النظام يملك الأدلة فلينشر ما لديه من صور على أن تكون في معان وليست ملفقة».

وتأتي هذه الاتهامات في ظل التخبط في صفوف قوات الأسد في المنطقة الوسطى، وخاصة في الريف الشمالي لحماة، حيث عُزل قائد الحملة العسكرية على المنطقة الشمالية للمحافظة «العقيد أصف» من مهامه، وهو من قرية دير الشميل بحسب المرصد الموحد في الريف الشمالي لحماة.

بنهب المنازل وحرقها وهدم بعضها وتهجير جميع سكانها»، كما طالبت وزارة الخارجية السورية في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإدانة «صارمة وعاجلة للمجزرة»، معتبرة أن هذه «هي لحظة الحقيقة والشفافية وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب».

عنب بلدي التقت «أبو حسن» القائد الميداني في لواء الإيمان من حركة أحرار الشام الإسلامية، الذي تحدث عن مجريات المعركة: «حاصرنا البلدة من ثلاثة محاور فاسحين المجال للمدنيين للانسحاب من المحور الغربي، ثم استمرت الاشتباكات 24 ساعة، ولدى اقتحامنا للبلدة، اكتشفنا بأنها تمثل قاعدة عسكرية، حيث نشرت قوات الأسد الرشاشات على معظم أسطح منازل القرية»، مؤكداً على أن مقاتلي المعارضة حاصروا «داخل البلدة 30 عنصرًا من قوات النظام بينهم 6 نساء مقاتلات في (جيش الدفاع الوطني) رفضوا تسليم أنفسهم مما اضطرنا للقضاء عليهم». ورد أبو حسن على ادعاء النظام بأن الثوار قتلوا المدنيين والأطفال على أساس مذهبي، بالقول «سلاح الثوار للدفاع عن المدنيين دون النظر إلى الطوائف فنحن نريد الحرية والكرامة، وقد قمنا بحماية الأهالي وإجلائهم لمناطق آمنة من براميل النظام»، وهذا ما أكدته التقرير المرئي التي أصدرته حركة أحرار الشام الإسلامية وتضمن لقاءً مع أحد نساء بلدة معان.

المجلس العسكري في حماة صرح بدوره في بيان توضيحي له بخصوص معركة معان

قوات الأسد تشن حملة عنيفة على يبرود

بدأت قوات الأسد مدعومة بمقاتلين من حزب الله اللبناني حملة عسكرية مكثفة على مدينة يبرود في منطقة القلمون خلال الأيام القليلة الماضية، لتشهد المنطقة اشتباكات عنيفة على تخوم البلدة، وحركة نزوح كبيرة للعائلات إلى الجانب المقابل من الحدود اللبنانية. وتحاول قوات الأسد السيطرة على البلدة الاستراتيجية التي تعتبر ممراً للثوار وإدخال أسلحتهم وذخيرتهم عبر الحدود، ولليوم الخامس على التوالي استهدفت المدينة ومحولها من بلدات فليطة والسحل ورأس المعرة بقذائف المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ والبراميل المتفجرة من الطيران الحربي، التي توقفت يوم السبت بسبب الأحوال الجوية التي منعت الطيران من الإغارة على المدينة.

ويحاول الإعلام الرسمي وإعلام حزب الله الترويج للمعركة ونقل «انتصارات مزيفة» من أرض المعركة، اتسمت بطابعها الطائفي، وتواترت أنباء عن سيطرة قوات الأسد بشكل كامل على بلدة الجراجير المتاخمة ليبرود.

لكن المركز الإعلامي السوري في القلمون أكد أن مقاتلي المعارضة منعت قوات الأسد والميليشيات اللبنانية من التقدم البري «شبراً» والتقدم إلى نقاط استراتيجية كانت تحتها قوات الأسد قبل المعركة، كما اغتنموا أسلحة نوعية وذخائر، مشيراً إلى أن مشفى البنك تعص بجنث مقاتلي حزب الله والأسد، وقد ارتفع عدد القتلى إلى 30 عنصرًا وفق القيادة الموحدة في القلمون، أحدهم القيادي قاسم رؤوف علاو قائد الحملة في الحزب.

وفي بيان لها أعلنت القيادة العسكرية الموحدة في القلمون يوم السبت 15 شباط، أن حصيلة الاشتباكات خلال الأسبوع الماضي، تدمير 3 دبابات بصواريخ الكونكورس وقتل كامل طواقمها، وتدمير مدفع «فوزديكا» وجرافة مجزرة، وعدة سيارات تابعة لحزب الله اللبناني بينها سيارة ذخيرة.

وأضاف البيان أن الثوار اغتنموا مدفعي هاون (عيار 120)، و5 صواريخ كونكورس، ورشاشات وأسلحة خفيفة.



لحركة النزوح من القلمون إلى عرسال الحدودية والمناطق المجاورة. وأعلنت المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة أن أكثر من ثلاثة آلاف شخص من سكان المنطقة نزحوا إلى بلدة عرسال اللبنانية، في حين أعربت الأمم المتحدة عن خشيتها من هجوم كبير على مدينة يبرود الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة، مشيرة أنه على دمشق أن تسمح للأهالي بالخروج من المدينة التي يقطنها نحو خمسين ألف شخص، خصوصاً بعد حركة النزوح إليها من مدن القلمون التي حصلت فيها اشتباكات في وقت سابق.

يأتي ذلك وسط أنباء تتحدث عن مقتل قاسم رؤوف علاو قائد حملة حزب الله في يبرود و35 من عناصره في كمين لدى محاولتهم التسلل من محور مزارع ريماء إلى يبرود. وأوضحت الأمم المتحدة في وقت سابق أن اللاجئين في عرسال يعانون أوضاعاً إنسانية صعبة، خصوصاً مع الظروف المناخية الباردة، وتكرار الاعتداءات الجوية من الجانب السوري على المدينة.

يذكر أن قوات الأسد سيطرت نهاية العام الماضي على مدن البنك وقارة ودير عطية في منطقة القلمون، واستعادت السيطرة على اونستردا حمص-دمشق من قبضة الثوار، في الوقت الذي توجه اتهامات لكتائب الثوار بخذلان مناطق القلمون رغم وفرة السلاح في المنطقة.

ذوو الاحتياجات الخاصة من ظلم النظام إلى تهميش الثورة



✪ مالك أبو إسحق

بخطوات عديدة وصفت بـ «الخبولة» تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة بدعم من أسماء الأسد، التي هيمنت على كافة منظمات العمل المدني قبيل الثورة. وخلال الثورة السورية، لم تكن هناك خطوات جريئة تصب في صالح رعايتهم، والمقصود بالرعاية هنا ليس الرعاية الشخصية المطلقة، وإنما الرعاية الاجتماعية والطبية والخدمية العامة. وبذلك، تبقى شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة تدفع الثمن الأكبر في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وكذلك المحررة. وضاق ذوو المعاقين ذرعاً بهذا الأمر، وخاصة في المناطق المحررة، وتعالى

ذوو الاحتياجات الخاصة، الذين تعرّفهم الأمم المتحدة بأنهم أشخاص لديهم نقص في تدبير شؤون حياتهم ويحتاجون لرعاية للقيام بأعمالهم اليومية، ازداد عددهم خلال الثورة بسبب أعمال القصف والعنف التي شهدتها معظم المدن السورية، والتي أنتجت عدداً كبيراً من معاقبي الحرب الذين يحتاجون لرعاية خاصة. ولكن، ورغم حاجتهم للرعاية إلا أنهم كانوا مهمشين جداً في عهد النظام. وزاد تهميشهم في ظل الأحداث الراهنة. قبيل الثورة السورية، قام النظام السوري

في المناطق المحررة. وذكر الأستاذ محمد، منسق في إحدى المدارس الميدانية في ريف إدلب، أنه تم إنشاء العديد من المدارس الميدانية كبديل عن المدارس النظامية، وأضاف: «هناك غياب كامل لمستلزمات ذوي الاحتياجات الخاصة ولا وجود لأي تأهيل لمدارسنا الحالية لكي تتعامل معهم إذ يحتاجون لمناهج ووسائل تعليمية خاصة بهم وعلى الغالب لا تتوافق مع المناهج العادية».

وهناك إجماع عام بين الأهالي حول سوء وضع ذوي الاحتياجات الخاصة، وخصوصاً لدى «أصحاب الإعاقات الجديدة» بسبب الظروف الراهنة، وتقول أم أيمن، وهي ربة منزل لديها طفل يعاني من صعوبات في التعلم: «ابني يعاني من اختلال في الوظائف الجسمية تسبب له في بطأً في الأداء مقارنة بمن هم في سنه وهو بحاجة لرعاية طبية خاصة حيث يحتاج شهرياً لنقل دم بالإضافة إلى إعطائه أدوية منشطة، ويحتاج لجهود كبيرة لكي يتعلم ما يتعلمه أقرانه ومع الأسف فإن الظروف الراهنة لا تساعد على الاهتمام به وتقديم الدعم إذ إن الدواء أصبح مفقوداً وصعب المنال من جهة وكذلك فإن المدارس تشكو القلة من جهة أخرى».

ويعكس حال ذوي الاحتياجات الخاصة رسالة مفادها أنه إذا كان الشخص العادي يعيش في القلة، فإن المحتاج للرعاية الخاصة يعيش في العدم، وينتظر فرجاً لا يعرف مواعده إلا الله سبحانه وتعالى.

أصوات تطالب هيئات الحراك الثوري بالالتفات إلى أوضاعهم على الصعيدين الطبي والتعليمي، لكن هذه الأصوات لم تجد أذاناً صاغية إلى الآن. ويقول الطبيب أحمد، مدير أحد المشافي الميدانية في ريف إدلب بحديث لعنب بلدي: «هناك نقص كبير بالإجمال في المجال الطبي ولكن الخدمات الطبية المتعلقة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة معدومة، إذ تردنا على سبيل المثال كثير من حالات الإعاقة التي تتطلب أدوات ومستلزمات تساعد على تيسير شؤونهم، ولكننا نقف عاجزين عن تلبية مطالبهم بسبب ضعف الدعم الطبي».

وبالرغم من أن الجانب الطبي واحد من الاحتياجات الملحة إلا أنه ليس الوحيد، إذ تتضح معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب التعليمي في المناطق المحررة بشكل خاص، وذلك من خلال انعدام المراكز التعليمية الخاصة بهم، وضعف إمكانيات المدارس الحالية عن توفير الرعاية التعليمية لهم، لما تتطلبه هذه الفئة من رعاية تعليمية وتربوية خاصة، تعجز عنها الإمكانيات الحالية. من جهة أخرى، بدأت وزارة التربية الموجودة في مدينة إدلب، الخاضعة لسيطرة النظام، تتوجه مؤخراً لاحتواء أصحاب الاحتياجات الخاصة عبر إنشاء مراكز خاصة بهم، وافتتاح غرف صفية في المدارس وتزويدها بتقنيات ووسائل خاصة، وذلك منذ ثمانية أشهر، الأمر المغيّب كلياً عن ساحة الجهود التربوية

مراسد الثوار: الحصان الأسود



✪ سامي الحموي - حماة

للتمكن من صد قوات النظام عند الهجوم والتخفيف من أي خطر محتمل. تعتبر المراسد التابعة للثوار «الحصان الأسود» ونقطة ارتكاز أساسية يتم الاعتماد عليها في كل معركة، أو عند تعرض المناطق الخاضعة لهم لقصف قوات النظام، ووفقاً للناشط مهند محمد، عضو مجلس قيادة الثورة في حماة، فإن

بعد أن تحولت الثورة في سوريا من حركة احتجاج سلمي إلى صراع عسكري، ومع ازدياد وتيرة المعارك، وخاصة في الأرياف، برزت حاجات ملحة لدى الثوار للتكيف مع ظروف المعركة ومواكبة التقنيات الحديثة

مراسد الجيش الحر تنتشر في ريف حماة الشمالي، وتعمل على رصد تحركات الجيش النظامي وأماكن تركز ألياته، «إضافة إلى رصد إقلاع الطيران الحربي واتجاهاته، ومن ثم تقوم بتبليغ الثوار والأهالي وتحذيرهم عبر قبضات اللاسلكي وفق ترددات خاصة وسريّة كي لا يتسنى للنظام التشويش عليها».

أبو محمد، مساعد أول انشق عن النظام نهاية عام 2011 ويعمل في المرصد «عشرين» التابع للجيش الحر والقريب من مدينة كفرنبوذة، تحدث إلى عنب بلدي قائلاً «المرصد هو عصب المعركة، حيث أعمل على رصد حركة الطيران عند خروج الطائرة أو الحوامة من المطار وحتى وصولها فوق أرض المعركة وتحديد إحداثياتها وأماكن القصف المحتمل، كما نتابع تحركات قوات النظام على الأرض ونتنصت عليهم ونحاول الاستفادة من أي معلومة، ومن ثم تعميم الخبر للثوار كي يتعاملوا مع الموقف، وتحذير الأهالي في المناطق المستهدفة» ويتابع أبو محمد «عمل المرصد محفوف بالمخاطر، فهو مهدد من جيش النظام بشكل دائم، حيث رصدنا أوامر تفيد بقصف المراسد، ونجوت من القصف المركز علينا عدة مرات».

وبعد أن سيطر الجيش الحر على مساحات واسعة في الريف الشمالي لمحافظة حماة، عمد النظام على قطع الكهرباء والاتصالات عن هذه المناطق، ليعيش من تبقى من أهلها في عزلة شبه تامة، إضافة إلى المعاناة اليومية من القصف المتكرر بمختلف أنواع الأسلحة وسقوط ضحايا جلم من المدنيين. يحدثنا أبو رشيد، مدير المكتب الإعلامي لمدينة كفرنبوذة، قائلاً: «لا يقتصر دور المرصد على مراقبة تحركات النظام والتنصت عليه، بل يتعداه لكونه الوسيلة الإعلامية الوحيدة للأهالي والثوار، فيعمل المرصد على بث أخبار الجبهات في عموم سوريا، بهدف رفع المعنويات ونقل الأخبار بمصداقية عالية عبر القبضات».

ووفقاً لأبو رشيد، فإن الأهالي يرون بالمرصد «نجماً مضيئاً وهبة من الله لهم»، فعلمه يخفف من هول المصائب ووقوع الضحايا، رغم كثافة القصف وتنوعه برّاً وجوّاً، فبمجرد تعميمه لخبر القصف ينزل الأهالي إلى ملاجئهم إن وجدت أو يحتتمون بالأراضي الزراعية بعيداً عن الأبنية والأماكن التي يحددها لهم، فيجدون فيه الجندي الأهم في معركتهم المصيرية ضد نظام الأسد.

سكان حلب تحت الانقراض



ليان الحلبي

تعيش حلب مخاضاً عسيراً، علّه يتمخض عن ولادة جديدة تحت سماء تخلو من البراميل، وأرض تخلو من الظالمين، هكذا بات المشهد اليومي السائد على مدى أكثر من شهر متواصل من عشرات البراميل اليومية التي يُغِير بها طيران الأسد على الأحياء السكنية الشرقية في حلب.

نقص في الأدوات يقضي بوفاة الكثيرين

حالة من الترقب ترافق سقوط البرميل من الجو على المدنيين، الذين لا يملكون أي وسيلة لإيقافه، تنتهي عند انفجار هائل بين الأحياء السكنية، لتنتشر فرق الدفاع المدني في مكان الحدث مُطوّقة المنطقة بالكامل، وتبدأ عملها بانتشال الناس من تحت الأنقاض.

ولكن «المأساة» هنا تكمن في انعدام الأدوات اللازمة لإزالة الأنقاض، هذا ما يعبر عنه ببيرس مشعل، مدير فريق الدفاع المدني في المدينة، ويقول: «لجاناً إلى طرق أخرى باستخدام المعدات الموجودة مثل فتح الحفر في الأسقف لسحب المصابين والجثث، أو تكسير الحجارة بشكل يدوي للتخفيف من حجم الضغط على المصاب».

وأضاف ببيرس أن الفريق عادة ما يتلقى المساعدة من المدنيين والمسعفين في المنطقة، ولكن غالباً ما يكون وجود المدنيين «عبئاً أكثر منه عنصراً مساعداً»، وذكر أنه في إحدى المرات بينما كانوا يحاولون إنقاذ سيدة من تحت الأنقاض

لم يكن يظهر منها سوى الرأس، أدخلوا إليها بصعوبة شديدة أنبوب أوكسيجين لإبقائها على قيد الحياة أطول فترة ممكنة، ريثما يستخرجونها يدوياً، وبعد عمل متواصل لمدة 6 ساعات استطاعوا إخراجها حية، ولكن وبسبب تدخل أحد المدنيين سقطت إحدى الحجارة الكبيرة عليها، ما أدى إلى وفاتها.

وأردف ببيرس أن نقص الآليات كان سبباً لكثير من المجازر المروعة، ففي حي الميسر قضت عائلة بأكملها تحت الأنقاض «بعد أن بقينا نسمع أصواتهم على قيد الحياة لمدة ساعة كاملة قبل أن تتلاشى نهائياً»، وفي الكلاسة «حيث المجزأة الأفطح، استمرينا في العمل 8 أيام متواصلة ليلاً نهاراً، ولكن ولنقص الآليات استشهد 62 شخصاً».

مبادرات فردية لسدّ النقص

واتهم ناشطون مجلس محافظة حلب ووحدة التنسيق والدعم بالتقصير الكامل في هذا المجال، ما حدا ببعض الناشطين إلى إجراء مبادرات على مواقع التواصل الاجتماعي لجمع التبرعات، خاصة من السوريين في الخارج، تزامناً مع ازدياد وتيرة القصف بالبراميل، وفي حديث لعنب بلدي مع الناشط ورد فراتي عن هذه المبادرات يقول: «اضطررنا لعمل أكثر من مبادرة في ظل الظروف السيئة ونقص الآليات، الأولى كانت بمحاولة بناء ملاجئ إسعافية لكنها لم تنجح؛ ثم حاولنا تأمين تركسات جديدة بسبب تعطل المتوفر منها ولكننا أيضاً لم ننجح، عندها فكرنا بمبادرة جمع المبالغ اللازمة لتصليح تركسين عاطلين، وبالفعل تمّ

تأمين المبلغ كاملاً خلال 7 ساعات فقط، وتم إصلاح التركس الأول وباشرنا العمل به، وتأخر إصلاح الآخر بسبب مشاكل إجراءات التحويل، وسيتم إنهائه خلال الأيام المقبلة».

كما تطرّق ورد لمبادرة أخرى يقوم بها ناشطون لجمع المبالغ اللازمة لشراء «وسادات هوائية» خاصة برفع الأنقاض ومتوفرة في تركيا، وأنه لم يتم شراء أي وسادة حتى اللحظة ريثما يتم استكمال جمع المبلغ اللازم.

«التغريبة الحلبية»

ومع استمرار حملة البراميل اليومية، لم يكن أمام سكان هذه الأحياء خياراً سوى النزوح، فبدأت قوافل النازحين تأخذ طريقها إما إلى تركيا أو إلى الأحياء الغربية من حلب التي تخضع لسيطرة الأسد.

وبدأت ما دعاها الناشطون «التغريبة الحلبية»، حيث تتكرر يومياً مشاهد لأطفال ضائعين وسط الإحزام الذي يشهده معبر «كراج الحجز»، وأمّهات تبكي بحرقة عند الحاجز الذي منعها من العبور، إضافة لرصاصات القناص بين حين وآخر مستهدفة المدنيين المتهافتين على طريق المعبر.

وقد أكد ناشطون لعنب بلدي التضييق الشديد على العابرين، واعتقال العديد من الشباب من قبل حراس المعبر، كما يعلق المعبر أغلب الأيام في وجه النازحين القادمين، ما اضطرهم -خاصة في الأيام الأولى للنزوح- إلى افتراش أرض المعبر ريثما يتم السماح لهم بالعبور.

وقد أفاد مراسل في شبكة حلب نيوز يوم الخميس 13 شباط أن حاجز النظام يفتح المعبر ويغلقه دون أي توقيت محدد أو منظم، مع فرض مبالغ تصل إلى 3000 ليرة سورية على المتوجهين إلى المناطق المحررة من حلب، و1000 ليرة لكل من يعود إلى المناطق التي ما زالت تحت سيطرة النظام، إضافة إلى تكرار حوادث التحرش والمضايقات ضد النساء عدة مرات، حيث يُشترط أحياناً لمن يعبر أن يترك زوجته أو أخته لدى حاجز النظام ليُسمح له بالعبور، وقد سجّل يوم الخميس إيقاف فتاتين واعتقال شاب في السابعة عشرة من عمره بعد ضربه بشكل مبرح.

طرد النازحين واستغلالهم

أما داخل أحياء حلب التي تخضع لسيطرة الأسد فمعاناة أخرى، إذ تعتمد الحواجز إلى التشديد واستعمال الألفاظ النابية والمهينة لكل من يحمل هوية

من الأحياء المحررة، إضافة إلى توقيف العديد منهم.

وقد منعت سيارات مُحمّلة بأثاث بعض النازحين من دخول بعض الأحياء، كما منعت العديد من العائلات من المبيت في منازل المقربين لهم، ورافق ذلك حملات تفتيش واسعة للمنازل للتأكد من وجود النازحين فيها لا يحملون إيجار لا تقل مدته عن السنة.

وساعد في ذلك نسبة كبيرة من أصحاب المكاتب العقارية الذين تربطهم علاقات وطيدة مع الأمن، فما إن يأتيهم النازح حتى تبدأ عملية التضييق عليه بإجباره على توقيع عقود إيجار بمبالغ كبيرة تفوق قدرته المادية.

وأفاد ناشطون أن بعض المساجد رفضت إيواء النازحين، مشترطاً إحضار ورقة من الأوقاف، التي لم تتعاون مطلقاً في هذا المجال. وأما المدينة الجامعية فهي ممتلئة تماماً منذ حملة النزوح الأولى (في رمضان 2012 حين دخل الجيش الحر إلى حلب) ولا مكان فيها لنازحين جدد.

الجانب التركي لا يستطيع استيعاب العدد

الجانب الآخر من الحدود التركية لم يكن أفضل حالاً، فقد تدفّق آلاف النازحين إلى معبر باب السلامة، وافتحشت العائلات كراج كلس منتظرة «فرجاً قريباً»، وأفادنا الناشط محمد دامور أن قدوم «أعداد كبيرة أحدثت بلبلة كبيرة على المعابر، فالجيش التركي (حرس الحدود) وكعادته يغيّض الطرف كثيراً عنّ يدخلون بطرق التهريب، ما خلق حالة استفزاز كبيرة لدى كل من والي كلس ووالي عنتاب ووالي نيزب» الذين يخشون استغلال بعض عناصر تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» لهذا الفتان الأمني والدخول إلى تركيا، ومن جهة أخرى يريدون المساعدة لحل مشكلة تدفق اللاجئين وتأمين ما يلزم لهم.

وألح دامور إلى أن الحكومة السورية المؤقتة «لم تُبد تفاعلاً مع هذا الموضوع وكأن الأمر لا يعنيها»، مشيراً إلى أن الأيام القليلة الماضية قد شهدت حفة في حدة هذه الأزمة، فلجأ البعض إلى مخيم كلس الذي ارتفع عدد ساكنيه من 9 آلاف إلى 20 ألفاً، بينما حظي البعض الآخر بفرصة من يؤوله داخل الأراضي التركية، أما القسم الأخير فقد عاد أذراجه إلى سوريا بعد أن أغلقت كل السبل في وجهه، خاصة أنه لا يملك المال الذي يُمكنه من استئجار منزل متواضع في تركيا.

العدو الروسي



أحمد الشامي

في بداية الثورة ذهب أحد المثقفين إلى حد القول أن «الحل هو في يد روسيا» وأن للروس مصالح «مشروعة» في مستعمرتهم الأسيديّة، ولا زال البعض يتساءل عن أسباب موقف «بوتين» تجاه الشعب السوري ويأمل في تغييره.

هل هؤلاء على حق؟ وهل يمكن الوصول إلى تفاهم مع «بوتين»؟

في رأي المتواضع، لا جدوى من انتظار الفرج من الروس ولا داعي لإعطائهم ضمانات أو أي شيء من هذا القبيل. على المحتلين الروس أن يخرجوا مطرودين من سوريا بقضهم وقضيضهم ولا علاقات أو تعامل مع هذه العصابة مادام اللص «بوتين» هو صاحب القرار في موسكو. تمامًا مثل «الولي الفقيه» في طهران، كلاهما عدو لا تعامل معه بغير المقاومة لطردهم من بلدنا، بالذوق أو بغيره.

لسنا هنا في وارد المقارنة بين إيران وروسيا، فهناك فروق بين النظامين علينا فهمها لكي نتمكن من مواجهتهما.

روسيا «بوتين» ليست «دولة» محترمة بمعنى الكلمة، فهي نسخة عن سوريا الأسد. روسيا تحكمها عصابة مافيا تملك 600 مليار دولار من موارد النفط والغاز وعلى رأسها حرامي اسمه «بوتين» تقدر ثروته الشخصية بأربعين مليار دولار. للسيد «بوتين» اسم مستعار هو «مخايل ميخيلوفيتش» يستعمله لقيض العمولات. «بوتين» هو النسخة الروسية للأفاق المؤسس لدولة العصابة في سوريا، حافظ الأسد ومن ينتظر من «بوتين» أو نظامه موقفًا إنسانيًا فهو لا يعرف كيف تعمل أنظمة المافيا هذه وأملها في «صحة ضمير» من قبل هكذا بلطجية هو كامل إبليس بالجنة.

لا ندعو لإعلان الحرب على روسيا ولا «لنشر عرض» نظام اللصوصية هذا، الرد على «بوتين» قد يكون عبر خفض لأسعار الغاز تقوم به قطر أو خفض لسعر البترول من قبل السعودية... لكن هذا يعني خسارة بعض الدولارات من قبل صديقي الثورة السورية هذين.

الأمر المهم هو تحديد العدو ومعرفة أفضل الطرق للتعامل معه بما يحقق مصالحنا دون التضحية بالثوابت، ودون الدخول في مهاترات فارغة.

حساب «بوتين» وعصابته ليس فقط مع الشعب السوري بل هو مع العالم المتحضر، إن بقي هناك عالم متحضر، ومع الشعوب المقهورة في روسيا وجورجيا وأوكرانيا والشيشان وغيرها.

جنيف 2 نظرة عن كثب

محمد جمال الدين

صعب هو إطلاق الحكم الجازم على آخر التطورات الميدانية والمستجدات السياسية التي دارت رحاها على الساحة الدولية والعالمية، فيما يخص الوضع السوري، وتوصيف نهايته.

يكتسب التحليل والحكم صعوبته من مأخذين اثنين: أولهما تضارب مصالح الدب الروسي مع النظام الأمريكي فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، والتي تعد حلقة مفصلية هامة، يسعى كلا الطرفين للمحافظة على نفوذه ممكناً بها لأطول فترة ممكنة. والثاني تصدّر أمن إسرائيل (أوروبا الصغرى) كضابط لمصالح الدول الكبرى في المنطقة، والذي يبنى بموجبه أي قرار مصري سيتخذ حيال الوضع السوري، أمميًا كان أو أمريكيًا.

إسرائيل التي تحاول أن تخفي وجودها تمامًا على الساحة السياسية، تسعى لإخفاء ضلوعها بالوقوف خلف المواقف السياسية الغربية تجاه الصراع الدائر، وتجتهد لئلا يصدر عنها أي تصريح سياسي رسمي تجاه أي من أطراف الصراع، على الرغم من أن أمنها واستقرار حدودها يعد المحرك الأساسي لسياسات الدول الكبرى، ويشكل الدافع الفعلي لاتخاذ أي قرار أممي أو أمريكي - على الأقل - يمتاز بالجدية.

بدلاً من ذلك، يمكننا كيل وإحصاء ما قد حققه كلا الطرفين سياسياً في هذا الصراع، وبإلقاء نظرة عن قرب على مؤتمر جنيف 2 لتبيان الكفة الراجحة، نلحظ ما يلي:

ترامز مع وصول مؤتمر جنيف 2 إلى مشارف الأبواب قيام بعض وسائل الإعلام الأجنبية الرسمية بنشر وثائق مسربة لـ 55 ألف صورة تظهر الانتهاكات بحق المعتقلين في سجون النظام، ووثائق تحتوي على توثيق 11 ألف حالة إعدام ميداني داخل السجون وأقبيّة المخابرات السورية، لم يعلق النظام بأي رد على ذلك، ولكنه وبعد أيام ذهب وفدا النظام والمعارضة إلى جنيف 2 وفي جعبة كل منهما الكثير مما أعدوه من وثائق ومعطيات يسعى كل طرف جاهداً ليدين بها الطرف الآخر، ويؤجج بها الرأي العالمي والمجتمع الدولي ضده.

استهل النظام السوري خطاباته ونقاشاته على امتداد الجلسات بالشعارات الوطنية، وأهمية مكافحة الإرهاب، حاملاً معه داعش كفرازة يلوح بها في وجوه الغرب الذي ذاق التجربة المريرة مع المتطرفين في كل من العراق وأفغانستان، كلما طرحوا خيار الهيئة الانتقالية كحل للأزمة. تضاف ذلك مع كَيْل الاتهامات المضللة للمعارضة في انتهاكات مزعومة وارتياب جرائم قتل طائفي ممنهج، في خطوة لتحويل سياق الساحة السياسية من الدفاع إلى الهجوم.

على الجانب الآخر من الطاولة اختار الوفد المعارض خطاباته بعناية ودقة على امتداد الجلسات والنقاشات واللقاءات ضمن المؤتمر، بحيث لبى طموحات الكثير من أبناء الشعب السوري وبغالب أطبافه، بما في ذلك عوائل الشهداء، وسلط الضوء على مسألة المعتقلين والانتهاكات بحقهم وعلى الناشطين السلميين أمثال غياث مطر، ومشعل تمو. وكشف الستار عن تنظيم «داعش» كصنيعة للنظام، وعامل يهدف لتشويه صورة الثورة السورية، وقد أثنى على أدائه الكثير من المعارضين.

بعد مضي أكثر من ثلاثة أسابيع على بداية جنيف 2، يرى المتابع أن الوفد المفاوض، رغم ضعف خبرة أعضائه السياسية وقلّة تجاربهم في المواقف المفصلية، قد حقق تقدماً ملحوظاً، ونجاحاً يتناسب مع المرحلة وإمكانيات المعارضة، وتمثل ذلك في إبراز الوجه الحقيقي لثورة الكرامة وأبنائها، بعيداً عن كل الرنوش والثانويات، كثورة حقيقية لشعب لم ينتفض من أجل شارع غير معبد أو لأجل متطلبات معيشية أو رفاهيات ثانوية، بل ثار من أجل كرامة وحرية وتمدن مفقود.

جنيف 2، حدث هام ارتقت عبره الثورة السورية إلى صورة ومستوى سياسي أكثر إيجابية، ما دفع بالروس إلى استدعاء وفدها للتحدث في موسكو، في خطوة يراها البعض مد يد لرسم ملامح الكيان الذي سيكون في المرحلة التي تلي حكم الأسد، والتي أضحت روسيا، سيما بغياب أي تصريح رسمي لها في الأونة الأخيرة، تفكر وتنتظر إلى ما بعده.



الهدن...

ثمن باهض لقاء «رغيف الخبر»



ياسمين الخالد

فيما تطارد السوريين ذكرى شهداء التجويع والحصار في المنطقة الجنوبية من دمشق، ورسائل الأطفال المحرومين في الغوطة الشرقية وأحياء حمص القديمة وقد اشتاقوا لكسرة خبز أو حبة خيار بعد حصار تجاوز عمره العام في كثير من المناطق، وفيما يتحول صوت الأمعاء الخاوية إلى «ورقة» ضغط يتجاذبها السياسيون على أطراف النزاع وحتى خارجه، يظهر بصيص من النور وسط العتمة بتوزيع المعونات الغذائية في مخيم اليرموك والهدنة المعلنة لإجلاء المدنيين من أحياء حمص المحاصرة قبل بضعة أيام من الجولة الثانية من مؤتمر جنيف 2. ولكن، أتراه بصيصاً من النور أم إن وراء الأكمة ما وراءها؟

اتفاق لفتح ممرات

يكاد الحديث عن وقائع الحياة اليومية في المناطق المحاصرة في غوطتي دمشق أحياء العاصمة الجنوبية وحمص القديمة يتجاوز حدود التصديق، فيكفيك الاطلاع على قدر يسير من الفيديوهات المسجلة في تلك المناطق تستمع لشهادات المحاصرين وتمعن النظر في العظام النافرة من أجسادهم الهزيلة لتكفر بكل الشرائع الدولية والقوانين الإنسانية التي تقف عاجزة عن إنقاذ هؤلاء من خطر الموت جوعاً في القرن الواحد والعشرين وعلى أرض الشام العامرة بالخيرات.

غير أن الأيام القليلة الماضية شهدت تطوراً ملحوظاً بخصوص هذه الأزمة الخانقة، إذ تناقلت وسائل الإعلام أنباءً عن اتفاق بإدخال المساعدات الغذائية إلى مخيم اليرموك وإعلان هدنة «إنسانية» لمدة أربعة أيام في الأحياء المحاصرة في حمص. فقد بدأت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتوزيع السلل الغذائية على أهالي مخيم اليرموك المحاصر منذ الثامن عشر من كانون الثاني الفائت. أما في حمص فقد بدأ تأمين

ملف المصابين يجب أن يعطى الأولوية القصوى حيث إن وضعهم هو الأكثر حرجاً من بين الفئات المتضررة من الحصار إذ يضطر الكادر الطبي للعمل في ظروف سيئة ومع افتقار شديد للمواد الطبية مما يجعل بعض المصابين في عداد الموتى. ومن ناحية أخرى فإن إيصال الغذاء لا يعني فك الحصار ولا يحل إلا جزءاً يسيراً من الأزمة الإنسانية للمحاصرين. بحسب وكالة رويترز فإن السلل الغذائية التي توزعها الأونروا في مخيم اليرموك تكفي عائلة من ثمانية أشخاص لمدة عشرة أيام، أي أن الحاجة الفعلية ما تزال أكبر بكثير من حجم المعونة المقدمة. كما أوضحت تسجيلات العديد من سكان المخيم استيائهم من طريقة التوزيع المذلة وطالبوا بفتح الطريق ليتمكنوا من لقاء أفراد عائلاتهم الذين احتجزوا خارج المخيم وتأمين احتياجاتهم الغذائية وغيرها بأنفسهم لافتين إلى الفرق الشاسع بين الحصول على مساعدات تحل مشكلة مؤقتة وبين فك الحصار الخانق الذي أورتهم الحاجة والعوز.

إضافة إلى ذلك كله فإن هذه التحركات لا تغير حقيقة أن سياسة الحصار والتجويع التي يتبعها النظام بشكل ممنهج تعتبر جريمة حرب بموجب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف 1977 والذي يحظر «تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب». فالحصار الذي قتل 103 مدنياً قسواً جوعاً في مخيم اليرموك وحده بحسب الناشط رامي السيد، ناهيك عن المصابين والمرضى وغيرهم ممن أزهقت أرواحهم بسبب الافتقار إلى أبسط متطلبات الرعاية الطبية في المناطق المحاصرة، لا يمحى من الذاكرة الجمعية للضحايا ولا من سجل النظام الإجرامي الذي يدينه ويقود إلى محاسبته.

مآرب أخرى

في هذه الأثناء تحتل أخبار وصول المعونات إلى مخيم اليرموك والهدنة «الإنسانية» في حمص القديمة الواجهة الإعلامية للنظام الذي تمطرنا وسائل إعلامه بالتقارير التي تتحدث عن الإنجاز الكبير والإرادة الجبارة في مساعدة الأبرياء الذين ذاقوا الأمرين على يد «الجماعات التكفيرية» على حد تعبيرهم. حتى وصل الأمر بأنور رجا المسؤول الإعلامي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة بوصف العملية بـ «الفدائية» في حديثه للإخبارية السورية، ولكن الاستعراض الإعلامي قد لا يكون أكبر غايات النظام من هذه التحركات. فمن جهة، يأتي وصول المساعدات

للمدنيين المنكوبين في وقت تشتد فيه مأساتهم وتجعل أي تحرك مبعثاً للأمل بفرج قريب، ولكن من جهة أخرى فإن التوزيع غير المتساوي وغير الكافي يزيد من الضغط على الثوار وقد يؤدي إلى اقتتال من أجل القوت. فقد تحدثت بعض التقارير عن استشهاد مدنيين اثنين وإصابة آخرين أثناء التنازع للحصول على السلل الغذائية في مخيم اليرموك وهو ما أشار إليه المتحدث باسم الأونروا بوصفه «مشاهد فوضوية». إضافة إلى ذلك فقد كان شرط توزيع المعونات في المخيم أن يكون المستفيد فلسطينياً مسجلاً لدى الأونروا، وهو ما أخفقوا في تحقيقه بعد أن تشارك الأهالي الفلسطينيون والسوريون المؤمنون التي استلموها، بل وأعدوا الطعام بشكل جماعي عندما دخل عدد محدود من السلل في بداية الحملة، الأمر الذي دفع القائمين على توزيع المعونات إلى تجاوز هذا الشرط وتوزيع المعونات على الجميع بحسب سوزان أحمد الناشطة الإعلامية في ريف دمشق. وتضيف أحمد أن جزءاً من المعونات تتم سرقتها في شارع نسرین الموالي للنظام ناهيك عن بقاء مناطق القدم، وعسالي، والحجر الأسود، وحجيرة، وسبينة والتضامن خارج نطاق هذا الاتفاق.

ومن جهة أخرى، قد يستفيد النظام من توقيت هذه التحركات لـ «تبييض» صفحته في جنيف الذي انطلقت الجولة الثانية منه قبل أيام قليلة، وقد تدعم هذه التحركات الموقف الروسي الراض لأى قرار في مجلس الأمن بخصوص الوضع الإنساني في سوريا خشية «تسييس» هذا الملف على حد تعبير السفير الروسي في الأمم المتحدة.

ولعل البعد الأخطر للتطورات الأخيرة يظهر في إجلاء المدنيين من أحياء حمص القديمة، «العملية كلها تهجير قسري»، يقول التلاوي موضحاً أن لديهم مخاوف حقيقية من العملية ككل وخصوصاً أن النظام يستخدم سياسة «استبدال» الأهالي الأصليين بضباطه وعائلاتهم بل حتى بعناصر حزب الله في مناطق عدّة من حمص كما حصل في القصور وهو ما يهدد بطمس هوية المدينة الديموغرافية. أما العائلات التي يتم إجلاؤها فيخشى أن تستخدم كدروع بشرية أو يتعرض أبنائها للاعتقال، وفي أحسن الحالات فهم سيخرجون من حمص القديمة إلى حي الوعر، أي «من حصار إلى حصار» على حد تعبير الناشط التلاوي الذي طالب الأمم المتحدة بأن لا تكون عوناً للنظام في التأسيس لدولته المزعومة.

معاناة أهالي المعتقلين



بيلسان عمر - داريا

يتردد أهالي المعتقلين بين الأفرع الأمنية، ومؤسسات الدولة المختصة من القصر العدلي إلى وزارة العدل فالقضاء العسكري فالشرطة العسكرية فمحكمة الإرهاب فوزارة المصالحة الوطنية، وكذلك قصر الشعب، وذلك للسؤال عن حال أبنائهم، أو لمجرد الحصول على معلومات تؤكد بقاءهم على قيد الحياة، بعد الفصص الكثيرة التي يسمعونها عن استشهاد المعتقلين داخل السجون السورية وتحت التعذيب، ويقفون ساعات طويلة أمام القصر العدلي يراقبون بإصابع نقل المعتقلين، عليهم يجدون أبنائهم في أحد هذه الباصات. ويتلقى الأهل أثناء انتظارهم الكثير من الإهانات، ناهيك عن مشاق الطريق، وقطع البعض مسافات طويلة من

محافظات أخرى، ولكن دونما اكتراث من الجهات المسؤولة، إضافة إلى تسجيل عدة حالات اعتقال لأهالي قدما يسألون عن أبنائهم. إحدى السيدات، والمتقدمة بالعم، وصلت إلى مقر الشرطة العسكرية في القابون للسؤال عن ابنها المغيب منذ أكثر من عام، دخلت المكتب، ووجدت أبا يسأل عن ابنه، ليخبره الموظف أن ابنه «ميت»، وتختلط الكلمات بدموع ميت، طب قول إني رجال كبير ومريض وعامل عملية قلب»، ليلتفت الموظف إلى الامراة الجالسة سائلاً إياها عن اسم ابنها، ليخبرها ضاحكاً «لا تقولي لي كمان أنتي عاملة عملية قلب، لأنو هيك ما بقى فيني خبرك أنو ابنك ميت». وفي أروقة محكمة الإرهاب يتجمع الأهالي، يقدمون طلبات للبحث عن

أبنائهم المفقودين، لتأتي الردود بعد ثلاثة أشهر، ويتم تعليق الأسماء على الجدار، ويوضع خط أحمر تحت بعض الأسماء، وعند سؤال السيدة أم عماد، والتي جاوز اعتقال ابنها الستين، عن دلالة هذا الخط، أجابها الموظف المسؤول هناك، أن هذا يعني «أن ابنك موجود بالقوائم عنا، بس ما فينا خبرك وبين هو، وولو ميت كنا خبرناكي فوراً، مالنا خجلانين من حدا».

تروي السيدة أمل قصة ذهابها إلى القضاء العسكري (المرّة) للسؤال عن زوجها وأخويها، إذ تم إدخالها إلى غرفة الضابط المحقق، وأخذت هويتها الشخصية، وبدأ مسلسل التحقيق معها، مع تعرضها للإهانات الكثيرة والشتائم، لكونها من داريا، وأجرى الضابط عدة اتصالات، مهدداً بتوقيفها بتهمة تكرار سؤالها عن «إرهابيين»، وعند دخول النقيب إلى المكتب، أمسك بهويتها قائلاً: «ما بكفي نص عيلتك مطلوبة، ونصفها معتقل، كمان لسا بدك هويتك، لا ترجعوا لها الهوية، خليها تروح تجيبها من الفرع 215».

بينما تتكرر معاناة السيدة أم قصي، والتي لم تترك مؤسسة إلا وسألت فيها عن ابنها المعتقل، وقد توجهت إلى وزارة العدل، التي سحبت بدورها يدها من موضوع المعتقلين، بحجة أن هناك جهات أخرى أكثر أحقية بمتابعة أمور المعتقلين من وزارة العدل، وقد اقترح عليها أحد موظفي الوزارة أن تقدم «معرض بحث» باسم ابنها، في القضاء العسكري (المرّة)، وتأخذ الطلب إلى الشرطة العسكرية (القابون)، وهناك يتم البحث عن ابنها في سجلات المفقودين والموتى. وتتابع حديثها «فعلت كل ما أخبروني

به، وحتى اللحظة لم أجد أثراً لابني الذي مضى على اعتقاله عامان ونصف، ثم سمعت عن عضو مجلس الشعب (محمد أوسو) أنه يقوم بتسجيل أسماء المعتقلين والمفقودين الذين لم تثبت عليهم أية إدانة، وذهبت لمكتبه في مقر مجلس الشعب، ووعدني خيراً، وحتى الآن لم يأتي خبر منه، وكذا وضعت اسم ابني في قوائم وزارة المصالحة الوطنية، بحجة أنهم يجهرزون قوائم للمبادلة حسب بنود جنيف 2، وكذلك الأمر، لم تثمر المحاولة بعد».

لتقف السيدة أم خليل، والقادمة من محافظة حماه، مذهولة في سجن صيدانيا، إذ أخذت موافقة من الشرطة العسكرية لزيارة ابنها، وهناك بعد مسلسل الربع والتفتيش والانتظار الطويل عدة ساعات، كما تقول، أخبروها أن ابنها غير موجود. تقول أم خليل أنها تحدثت إلى أحد الموظفين في السجن، وناشدته التأكد من وجود ابنها فيه أو في إحدى المستشفيات، بعد أن حصلت على تأكيد من الشرطة العسكرية على وجوده في صيدانيا، لكن الموظف أكد لها عدم وجوده «مستحيل ما في حدا منتقل ع المشفى طالما متواجد عندنا أدوية وأطباء»، لتتهار الأم وتصرخ «معناها أعدمتمو ابني.. قتلتموه.. ما فيكم رحمة» فيقطع الضابط صراخها «مين هاد اللي خبرك أنو عم نعدم حدا.. لأنو نحن عم نشعل جزارين.. هاد اللي خبرك لازمه إعدام.. بس شاطرين يزنعوا العلاقة بين الشعب والجيش والأمن».

ويستمر أهالي المعتقلين في مسح إهاناتهم ومعاناتهم في انتظار خبر يطمئنهم عن أبنائهم المعتقلين والمغيبين في زنانات النظام السوري.

نزار محمد صريم

اعتقل نزار من منطقة صحنيا بعد أن داهمت قوات تابعة للمخابرات الجوية مزرعته، وذلك بتاريخ 22 تموز 2012.

يبلغ نزار من العمر 41 عاماً وهو متزوج ولديه 7 أولاد، ويعمل في تجارة الأبنية. تمت مشاهدته عدة مرات في سجن مطار المرّة العسكري التابع للمخابرات الجوية، وكان آخرها بتاريخ 22 آب 2013.



إياد محمد ديب حبيب

اعتقل إياد من حاجز الفصول الأربعة التابع للمخابرات الجوية في الجهة الغربية من داريا، وذلك بتاريخ 22 تموز 2012.

يبلغ إياد من العمر 18 عاماً وهو عازب، ويعمل في مجال الكهرباء. شوهد إياد مرتان في سجن مطار المرّة العسكري التابع للمخابرات الجوية، كان آخرها بتاريخ 22 آب 2013.



حسان أحمد علاوي

اعتقل حسان علاوي من حاجز في منطقة المرّة بتاريخ 21 تموز 2012. يبلغ حسان من العمر 37 عاماً، وهو متزوج

ولديه 4 أولاد، ويعمل لحاماً. منذ تاريخ اعتقاله وحتى اليوم لم ترد أية معلومات عنه أو عن مكان اعتقاله.



تقرير الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة النظام الإحصائي

محمد حسام حلي



مخرجات وأرقام إحصائية دقيقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن الجهات الحكومية تعاني من انعدام عامل الثقة بها كما تفتقر إلى الدقة والمصداقية، وتسيطر ذهنية السرية على معظم الجهات الحكومية في سوريا، والتي تتمثل بعدم نشر المعلومات والبيانات الإحصائية، مما يشكل عاملاً مضعفاً للباحثين عند القيام بأى دراسة اقتصادية واجتماعية. وانطلاقاً من أهمية الرقم الإحصائي ودوره في وضع الدراسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية يقدم التقرير رؤيته لتطوير النظام الإحصائي تحت شعار «نظام إحصائي وطني ذو مصداقية وكفاءة». تتركز الخطة على ثلاث مراحل تبدأ بالمرحلة الإسعافية، وتمتد لستة أشهر، وتقوم على إعادة هيكلة الإطار القانوني والمؤسساتي للنظام الإحصائي لضمان استمراره، وتهدف أيضاً إلى تأمين البيانات اللازمة لعملية إعادة الإعمار من خلال تشكيل فريق مختص من العاملين في المكتب المركزي للإحصاء والدوائر الإحصائية الأخرى.

بينما تمتد المرحلة المتوسطة (المرحلة الانتقالية) لمدة سنتين، تهدف إلى إنشاء هيئة إحصائية تعمل على أسس وقواعد مؤسسية بشكل يضمن استقلاليتها وعدم خضوعها للنظام السياسي، الذي تميز خلال العقود الماضية بالتلاعب بالمؤشرات الإحصائية مما أفقدها المصداقية. وتهدف هذه المرحلة إلى تطوير منهجية العمل الإحصائي وتوحيد معايير العمل وطرق جمع البيانات وإصدارها لضمان الدقة والمصداقية. وكل هذا يتطلب تأمين كوادر بشرية مؤهلة ومدربة إلى جانب توفير البنى التحتية المتطورة من

صدر التقرير الاقتصادي الجديد عن «مجموعة عمل اقتصاد سوريا» بتاريخ 10 شباط 2014، ويركز على النظام الإحصائي والمكتب المركزي للإحصاء في سوريا، حيث يستعرض التقرير واقع النظام الإحصائي، والهيكل الإداري للمؤسسة الإحصائية الراهنة، ثم ينتقل لتحليل نقاط الضعف والقوة للوضع الإحصائي الراهن، ثم يقدم رؤية مستقبلية لتطوير النظام الإحصائي من خلال وضع خطة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

يبدأ التقرير باستعراض الجهات المكونة للنظام الإحصائي، وعلى رأسها المكتب المركزي للإحصاء، ويتولى المصرف المركزي كجهة أخرى عملية إصدار البيانات النقدية والمصرفية من خلال نشرة ربعية، فيما تقوم وزارة المالية من خلال مديرية التخطيط والإحصاء التابعة لها بجمع وإصدار البيانات المالية. وينتقد التقرير عدم وجود أي تنسيق فيما بين هذه الجهات بشأن إصدار البيانات الإحصائية وعدم اتباع منهجية موحدة في جمع البيانات وإصدارها.

أما عن نقاط الضعف فيمكن تلخيصها حسب التقرير بالنقاط التالية: عدم وجود ممثلين للقطاع الخاص في المكتب المركزي للإحصاء، وعدم وجود تنسيق بين الدوائر الإحصائية في الوزارات والمحافظات مع المكتب المركزي للإحصاء. أما بالنسبة للموارد البشرية، التي تشكل نقطة الضعف الرئيسية، فهي تحتاج إلى تدريب وتأهيل مستمر، ولا يتوافر لدى المكتب المركزي الأجهزة والأنظمة والبرامج الإحصائية الحديثة التي تساعد على أداء العمل وإنتاج

خلال استخدام تكنولوجيا قواعد البيانات.

أما المرحلة بعيدة المدى (مرحلة البناء)، والتي تستغرق خمس سنوات، تركز على جانب التوعية بأهمية الإحصاء ونشر مفاهيمهم، وهذا يشكل القاعدة لبناء الوعي والثقة بأهمية تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية الصحيحة، التي تساعد في عملية التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتتركز المرحلة على الانتقال بالإحصاء من مرحلة جمع البيانات وتبويبها وعرضها إلى مرحلة التحليل للبيانات.

يذكر أن تقرير النظام الإحصائي هو التقرير التاسع، الصادر عن مجموعة عمل اقتصاد سوريا، التي تهدف إلى تقديم رؤية مستقبلية ورسم خارطة اقتصادية لسوريا لتكون بمثابة دليل عمل للحكومة الانتقالية بعد انتهاء الأزمة في سوريا.

من الاتهامات الموجهة لهم باستغلال ضعف الرقابة التمييزية على مبيعاتهم، ويقول أبو محمد، وهو صاحب محل مأكولات شعبية في منطقة الميدان، لمراسلة عنب بلدي حول اختلاف سعر بيع السندويش بين محل وآخر، إن السبب الرئيسي يعود إلى قلة المواد الأساسية وارتفاع أسعارها «فكل محل يجلب بضاعته بطريقة مختلفة ومن مصدر مختلف»، وبتنوع المصادر واختلاف أسعارها، تتفاوت أسعار البيع بين محل وآخر، بحسب قول صاحب المحل.

وفي هذا السياق صرح خبير اقتصادي لموقع الاقتصادي سوريا «إن جميع الموسوعات التي تطلق من أصحاب المحال عن وجود صعوبات في تأمين المواد تعتبر غير صادقة، مع لجوء أصحاب المحال لرفع أسعار السندويش من جهة وتقليل الكميات الموجودة داخلها». ولفت الخبير إلى قصور الرقابة، وضرورة إيجاد آلية تحدد مواصفات السندويش والرقابة على النوعية والسعر في آن معاً.

ولا يزال المواطن السوري، الذي لا ينفك كلما هم بالشراء عن مقارنة الأسعار بين ما قبل وما بعد الأزمة، يجد في الفلافل والشاورما، رغم ارتفاع أسعارهما، خياراً أقل كلفة وأكثر إشباعاً من أغذية أخرى تجاوزت أسعارها قدرته الشرائية بأضعاف كثيرة.

قدمت دراسة حددت بموجيها أسعار المبيع للمواطنين، بحيث يكون أعلى سعر للسندويشة لا يتجاوز 100 ليرة وأخفض سعر لا يقل عن 40 ليرة، مشيرة إلى أن اللجنة اقترحت سعر سندويشة الفلافل بـ 60 ليرة.

وتختلف أسعار السندويش من منطقة إلى أخرى، ومن محل إلى آخر، حسبما تقول أماني، طالبة الشهادة الثانوية، ففي محل «الوليد» في منطقة الطلياني وسط العاصمة يصل سعر سندويشة الفلافل الصمون إلى 175 ليرة، أما في محل «على كيفك» في الميدان فيبلغ سعرها 100 ليرة، وتضيف أماني: «ربما لا يزال هناك أشخاص يأكلون سندويش الفلافل، أما سندويش الشاورما فبات بمثابة اللحم لدى الكثيرين فسعرها اليوم 200 ليرة وهي حمل ثقيل على أبو العيال».

لكن الشاب ماجد أبو النور، المقيم في حي الشيخ سعد، يرى أن ارتفاع أسعار السندويش (الفلافل والشاورما) لم يكن مفاجئاً، بل ارتفع بشكل تدريجي وغير صادم، وذلك خلال السنوات الثلاث التي تقلبت فيها الأسعار وارتفعت بشكل عام، ويقول ماجد: «زحمة الزبائن على محلات الشاورما والفلافل لم تتغير أبداً، إن لم نقل إنها زادت، فالسندويش رغم ارتفاع أسعاره إلا أنه لا يزال سهل المنال». من جهة أخرى أنكر بعض أصحاب المحال

المأكولات الشعبية .. هل أصبحت حتماً



عبد الرحمن مالك

لكن مع امتداد أشهر الأزمة السورية وتدهور الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد، قفزت أسعار هذه المأكولات لما يزيد عن أربعة أضعاف، فقد بلغ سعر سندويشة الشاورما في دمشق 200 ليرة في حين كان متوسط سعرها قبل انطلاق الثورة 45 ليرة، بينما وصل سعر سندويشة الفلافل إلى 100 ليرة، بعد أن كان سعرها لا يتجاوز 25 ليرة. وذكر موقع «سيريانديز» الموالي للنظام عن مصادر في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أن لجنة خاصة مكلفة بدراسة أسعار السندويش على اختلاف أنواعه،

عرفت العاصمة دمشق بانتشار مطاعم المأكولات الشعبية والوجبات السريعة في معظم أسواقها وأحيائها، وكانت تلك المأكولات على الدوام في متناول الجميع وبأسعار تنماشى مع القدرة الشرائية للمواطن السوري البسيط، لدرجة أن سوريا كانت توصف ببلد الفقير الذي لا ينام ومعدته خاوية، نظراً لانخفاض أسعار الأطعمة الشعبية مثل الحمص والفول والفلافل، بالإضافة إلى الشاورما وبعض أنواع السندويش الأخرى.

قسم النساء في سجن عدرا المركزي فرع أمني، وتعذيب من نوع آخر



✍ جودي سلام - عنب بلدي

قد تكون فرحة المعتقلات لا توصف عندما يتم تحويلهن من الأفرع الأمنية إلى سجن عدرا، ظناً منهن أن السجن المركزي قد يتيح لهن التواصل مع ذويهن من خلال الزيارات، ويحسن من ظروف اعتقالهن وغذائهن بشكل عام.

لكن الحقيقة التي سرعان ما تكتشفها المعتقلات، أنهن حولن من فرع أمني إلى فرع أمني آخر أكثر سوءاً. وقد أصبح من الطبيعي أن يطلق عناصر السجن على قسم النساء، المعتقلات بتهمة الإرهاب، اسم «فرع عدرا»، ويطلقون على عميد السجن فيصل العقلة، اسم «عميد الفرع»، كما أصبح مألوفاً أن ترى عناصر السجن يرتدون زي شبيحة الأفرع الأمنية، الذين يذكرون المعتقلات دائماً بأنهن في السجن المركزي لصالح الفرع الأمني الذي جئن منه.

تقول إحدى المعتقلات المفرج عنها مؤخراً، إنها تعرضت للضرب المبرح في سجن عدرا بسبب إضرابها عن الطعام، الذي قامت به مجموعة من المعتقلات اعتراضاً على إبقائهن في قسم الإيداع أشهراً دون عرضهن على قاضي محكمة الإرهاب ليسوي أمرهن.

وتضيف ربما، معتقلة أخرى، «كنا نقف ولا نريد الدخول لمهاجعنا وبدأنا ننادي:

علو الصوت علو الصوت يا منروح المحاكم يا إما نموت، وما هي إلا لحظات ودخل شبيحة السجن يحملون الهراوات والقضبان الحديدية الطويلة وبدأوا بضربنا دون أن يسألوننا ماذا نريد»، وتحدثت ربما عن معتقلة تعرضت لضربة بالهراوة على رأسها فوقعت أرضاً دون أي حراك، وبقيت لساعات في حالة إغماء دون اكتراث من السجانين، كما قامت إدارة السجن بحرمان المعتقلات من الخروج من المهاجع، ومنعوا أهاليهن من زيارتهن.

المعتقلة دلال، تبلغ من العمر 55 عاماً، وتعاني من ورم في الرحم، ما يؤدي لحدوث نزيف مستمر عندها، تقول لعنب بلدي «عندما كنت في فرع الجوية كان هناك أطباء يتم عرضي عليهم بسبب سوء وضعي، وكانوا يقدمون لي الدواء على الرغم من سوء معاملة الفرع، ولكن لم أتوقع أن أذهب إلى عدرا وأكتشف بأنه لا دواء ولا أطباء في السجن لأعاني حتى الموت من مرضي هذا دون أن يبالي بي أحد».

وتقول المعتقلة مها، أن معتقلة تبلغ من العمر 38 عاماً، تعرضت لتدهور صحي بسبب معاناتها من مرض قديم وبدأت تعاني من ضيق في التنفس وهي في المهجع، دون أن تفلح مناشدات المعتقلات وطرقهن لأبواب المهجع في إسعافها، وعضواً عن ذلك كان السجانون ينظرون إليها من باب المهجع قائلين «من

المستحيل أن نأخذها للمشفى، تريدون من الجيش الحر أن يقوم بقصنا!» لتلقى المعتقلة حتفها بعد ساعة إثر جلطة أصابها.

وأضافت مها أن العديد من النساء، ومنهن مسنات، كن يعانين من أمراض عدة، ولم يكثرن بهن أحد، رغم الاحتجاجات المتكررة لعدم وجود أطباء، والذين كانوا يحتجون بصعوبة الوصول إلى السجن بسبب وجوده في منطقة ساخنة، كما كان عميد السجن يمنع دخول الأدوية التي يحضرها الأهل لبياناتهم دون أي سبب.

وتضيف مها أن عناصر السجن كانوا يقومون بمداومة مهاجع المعتقلات دون أي سبب، وذلك بحجة وجود هاتف محمول مع أحد المعتقلات، مع العلم أنه لا يوجد تغطية خلوية في سجن عدرا للنساء.

وتتحدث المعتقلة غدير عن العقوبات الجماعية العشوائية التي كن يتعرضن لها على أيدي عناصر السجن بدون أسباب واضحة، أو لأسباب لا علاقة لهن بها. وتذكر غدير أنه تم ضرب العديد من المعتقلات على أقدامهن (فلاقة) بعد ما قصف الجيش الحر سجن عدرا وتوفي أحد عناصره، حيث جاء الملازم المسؤول وأخرج حوالي 12 معتقلة بشكل عشوائي وأمرهن بارتداء «البنتال» لتسهيل عملية معاقبتهن، ليقوم العناصر بضربهن ضرباً شديداً على أرجلهن بأمر من الملازم، مع شتمهم «بأوسخ الكلمات» قائلاً لهن

«أنتم من طلبتم من الجيش الحر قصف السجن يا»، وقد بقيت المعتقلات أسبوعاً غير قادرات على المشي من شدة الضرب الذي تعرضن له، كما كسر كتف إحداهن.

وتروي المعتقلة فرح حادثة أخرى تقول فيها «دخل شبيحة السجن وبدأوا بتفتيش أغراضنا وحقائبنا، وكان من بين العناصر نساء من سجينات قسم الدعارة والمخدرات، وقد قمن بسرقة بعض النقود أثناء التفتيش وقمن برمي طعامنا على الأرض وراحوا يدوسون عليه»، وتضيف «جاءت سجينات من قسم الدعارة تريد تفتيشنا تفتيشاً نساءياً وذلك بأمر من أحد العناصر فرفضت الكثير من المعتقلات ذلك، وخصوصاً غير المتزوجات، فبدأ العناصر بضرب النساء اللاتي رفضن التفتيش النسائي، وقام أحدهم بضرب فتاة على مكان عفتها بقدمه قائلاً لها «تسمحن للجيش الحر أن يفعل بكم كذا وكذا والآن تتباهين بشرفك علينا»، ثم أجبرها أحد الضباط على خلع ملابسها، وطلب من السجينة التي ترافق العناصر أن تقوم بتفتيشها في غرفة أخرى، وأمرها بأن تدخل يدها حتى تصل إلى معدتها قائلاً «ربما تخفي شيئاً خطيراً».

تقول فرح إن الفتاة بقيت أسبوعاً تعاني من اكتئاب شديد، وأضافت إن المعاملة في بعض الأفرع الأمنية كانت أفضل بكثير من سجن عدرا المركزي، ولم تصل إلى هذا الحد من القسوة.

وبالمقارنة بين مهاجع «الإرهاب» ومهاجع الدعارة والمخدرات، يمنع مدير السجن العميد فيصل العقلة، وهو من دير الزور، المعتقلات بتهمة الإرهاب من شراء اللحم والخضار والفاواكه، كما يمنعهن من استخدام الهاتف ومشاهدة التلفاز، في حين يسمح بكل ذلك في قسم الدعارة، الذي تشبهه إحدى المعتقلات بفنادق الـ 5 نجوم. وتضيف المعتقلة «أرسل لي اخوتي علبه حلويات بمناسبة عيد الفطر فدخل الملازم في المساء وصادر كل الحلويات الموجودة في المهجع وكل ما أعدته المعتقلات للاحتفال بالعيد».

معظم النساء الذي خرجن من سجن عدرا المركزي تحدثن عن المعاملة السيئة داخله، وعن نقص الطبابة والأدوية فيه، بالإضافة إلى الألم النفسي الذي عشنه طيلة فترة اعتقالهن.

تقول إحدى المعتقلات في نهاية حديثنا معها «ألا تستطيع المنظمات الدولية القدوم إلى هذا السجن لتزى ما يحدث هنا وكيف نعيش، نعلم أنهم لا يستطيعون دخول الأفرع الأمنية، ولكن لماذا لا يطلبون القدوم إلى هذا السجن للعين».

براءة الطفولة وألم الحرب

حسن مملق

ليلة العيد بالعيدية والألعاب قد تلاشت وتجدت في النجاة من الموت المحتم أو بلقمة تسد وطأة جوعهم الكاسر، كما لم يعد للباسهم الجديد الذي ينتظرهم في الصباح الباكر مكان، فبيتهم قد تهدم، وذاكرتهم الصغيرة ملئت بألأف الصور، بينما اكتسحت مشاهد الخوف والرعب مخيلتهم، وامتزجت أنفاسهم برائحة الدم. تبقى خيالات الأطفال هي الأجل والأوسع أفقاً على مر الوجود، لذلك من المهم أن يكون الطفل ضمن بوتقة الرعاية الفكرية والنفسية والجسدية الصحيحة قدر الإمكان في ظل ظروف الحروب والانتهاكات، لاختصار النتائج السلبية ودفعه إلى إظهار طاقاته وقدراته في أي مجال كان، فالطفل السوري مازال يموت ويواجه أخطاراً فادحة، فلنجدل من حمايته هدفاً شاملاً وعاجلاً شأنه شأن إنهاء الحرب.

أو تحت أنقاض ما بقي من بيته، أو أن يكون محظوظاً بأن يعيش لموعد آخر، ويبحث عن دفاتر أخرى لأخوته وأصدقائه ويقراها في أحد الحفر المجاورة، ويضيف ألماً جديداً إلى مذكراته.

كان يوماً مطراً بجزارة، فهذه الأيام لم يعد المطر فقط هو الذي يتساقط من السماء ليعمّ الخبز والبركة كما كان يتعلم في المدرسة، رأى في ذلك اليوم تلك الأشياء الغريبة تتساقط من السماء، ركض بسرعة يبحث عن معلمته ليسألها عنها تحمل إجابة لما رآه، فوجدها صريعة في بيتها المهدم، وقف حينها يبكي فلم يعد قادراً على إيجاد جواب لسؤاله، ليُزوره ذلك الشيء الغريب مرة أخرى وتموت معلمته مرتين ويرتمي في أحضانها قبل أن يُدوم ما رآه وشهده في دفتر مذكراته.

أعياد مرّت برائحة الدم

لا تُذكر كلمة الطفولة في مكان إلا ويذكر معها العيد، أن تكون طفلاً سورياً يعني أن أعياداً ستة مرّت عليك دون أن يلامس شغاف قلبك لون من ألوان البهجة، هناك حيث اعتاد أطفال سوريا اللعب، لا صوت يعلو فوق صوت المدافع وهدير الطائرات، بينما أراج صوت الرصاص عن السماء أصوات العصافير وضحكات الأطفال ولهوهم ومرحهم الملائكي البريء، أحلامهم

تلك الفتاة التي بنى قلبها شوقاً إلى كتاباتها وعينها على جدران بيتها وربما إلى أمها أو أبيها أو أسرتها، كانت تشير إلى اثنتين من لوحاتها الملونة والمثبتة على لوحة إعلانات في خيمة باردة في إحدى مخيمات الموت، وتقول: «هذه الصور تُظهر ما رأيته، رأيت هذه المشاهد بعيني رأسي». لا يقتصر الشعور بالخوف والرعب والألم من هول الصور والمشاهد في سوريا على تلك الفتاة، فهو حال ما بقي من أطفال سوريا، ومع قسوة ومرارة الشوق الذي يعتصر قلبها إلا أننا لا نستطيع أن نجسد معاناة الطفولة في سوريا بمعاناتها فقط، فهناك الآلاف من المهجرين والمشردين والمفقودين من الأطفال، بينما تغطى مخيمات اللجوء أو ما تسمى بـ «مخيمات الموت» بالأطفال أيضاً والذين يحمل كل منهم في مخيلته ما هو قاس كفاية لمشهد مر به في بلده لينتقل بوجوده في المخيم إلى قسوة من نوع آخر، وربما ينضم إلى غيره من أطفال التسول في أزقة أحد البلدات المجاورة وهذه حقيقة مرّة لا يجب إغفالها فقد أصبحت ظاهرة خطيرة لدى أطفال اللجوء.

برميل وطفل ومذكرات

يكتب ويسهب في دفتر مذكراته كل يوم قبل أن ينام، علمه يحافظ على ذكرياته بالرغم من الألم الذي تحتويه، كما أنه قد مرّ في وقت سابق بذكرى وحيدة جميلة دونها وأراد أن يراها أخوه أو صديقه ليتذكراها سوية ويبتسما قبل أن يزورهما ذلك الشيء الغريب ويكون جسده بين أحضان أبيه



في المقابل تقوم بعض المنظمات الدولية بمساع لتحصين الوضع الصحي للأطفال، لكن دورها مازال مقتصرًا على الحالات التي تستطيع هذه المنظمات الوصول إليها؛ وقد أنشأت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة «save the children» ومفوضية الأمم المتحدة مستوصفات عدة، أهمها مستوصف «بر الياس» الواقع في البقاع الأوسط، حيث يشهد المستوصف إقبالاً كبيراً من المناطق المجاورة، كما قامت منظمة اليونيسيف بحملة تطعيم واسعة ضد شلل الأطفال، شملت المخيمات والمنازل والمستوصفات والمراكز الصحية، وقامت بتغطية معظم الأراضي اللبنانية. وفي نفس السياق أفاد أحد المتطوعين في منظمة إنقاذ الطفل، أن المنظمة قامت بحملات توعية صحية في منطقة البقاع وصلت إلى خمسة آلاف شخص، اهتمت بالأمراض المنتشرة حديثاً مثل الالتهاميا والصفيري التي تصيب الأطفال وتشكل خطراً على حياتهم. وبحسب مفوضية الأمم المتحدة فإن عدد اللاجئين في لبنان تجاوز 900 ألف لاجئ في إحصاءاتها لشهر شباط الجاري، يتوزع 288 ألفاً منهم في منطقة البقاع.

للحروق المتوفر في حقيبة والدتها، العاجزة عن اصطحابها إلى الطبيب أو المستشفى بسبب «سوء الحالة المادية». «اللايشمانيا» مرض فيروسي يصيب الدم ليضعف مناعة الجسم ضد الالتهابات، تسببه بعوضة حجمها أصغر من حجم البعوضة العادية بثلاث مرات، تكثر في أماكن مصبات الصرف الصحي والحظائر والزرائب والتي تنتشر غالباً قرب خيمات اللاجئين. تنشط البعوضة القاتلة في بعض حالاتها منذ الغروب حتى الشروق لتفتح باباً جديداً من المخاوف والكوارث التي تحيط بأهل الخيم المنسيين. وفي مخيم «حسون» القريب من المخيم السابق، يتوسط مستنقع المياه المليئة بالقمامة والسراخس والحز المخيم، ويطلق عليها قاطنوه «قصور يلدز» كنوع من السخرية على الحالة المزمنة التي وصلوا إليها. هنا يُترك الأطفال دون رقابة ليلعبوا بما يشاؤون وكيف يشاؤون لانشغال أهلهم عنهم لتأمين قوت يومهم، يتراشقون بالحجارة في موجات الصقيع وعواصف الشتاء، يركضون مع الخراف ويحتكون بها، ويحفرّون خنادقاً في الطين ليختبئوا بها، لتصيبهم بعدها أنواع عديدة من الحمى وارتفاع الحرارة وأمراض الصفيري «اليرقان» والحصبة.

أمراض معدية

تنتشر بين أطفال مخيمات البقاع اللبناني

محمد زيادة

في ظل الظروف الصحية الصعبة التي يعيشها أطفال اللاجئين ضمن منطقة البقاع اللبناني، تنتشر الأمراض المعدية لتكون مصدر قلق لكل من العائلات النازحة في مخيمات اللجوء، وللمنظمات الإنسانية وعلى وجه الخصوص الدولية منها. عند زيارة مخيم «خُلف»، الواقع خلف المدينة الصناعية في زحلة والقريب من نهر الليطاني، الذي اتخذته المصانع والمخيمات -على حد سواء- كمجرى للصرف الصحي ومرمى للنفايات الصناعية، لاحظنا وجود عدة حالات من عدوى «اللايشمانيا» لدى الأطفال، بعضها في مرحلة خطيرة من المرض، مترافقة مع القمل وحالات أخرى من الجرب.

كانت تلك الحفرة مسودة الحواف على يد «سدر»، الطفلة صاحبة الأعوام العشرة، مثيرة للشفقة، وفي عينيها دموع خالطها شعورٌ باليأس، فلا وجود لمن يساعدها على علاج حالتها سوى عصارة الرهم المضاد



ديمقراطية نظام الأسد الجديدة

أبو العز الطيبي - مشاركة



العدوانية على سوريا وشعبها ودولتها الوطنية. أولاً، يخوض الرئيس، هذه المرة، انتخابات تنافسية حرة برقابة دولية، وستقرر الصناديق، لأول مرة -لا حزب البعث ولا مجلس الشعب ولا الاستفتاء - رئاسته وشرعيته.»

فالكاظم المطالب بالديمقراطية يتحدث عن ثلاث فترات لسيادته: الأولى من عام 2000 وحتى عام 2011، حيث برز هذه الفترة بأنها فترة حكم جاءت من ميراث «الزعيم الراحل القائد المفدى الخالد» حافظ الأسد. صحيح فكان الميراث قد وزع بالعدل. فلبشار الحكم من الميراث، ولماهر السيطرة على الجيش. والفترة الثانية كانت ما بين 2011 والحاضر حيث حكم بشار الأسد، ليس بسبب الورثة التي أخذها عن الراحل حافظ، بل بسبب الحرب العدوانية على سوريا وشعبها ودولتها الوطنية. أي أن الحرب العدوانية التي تقودها كل دول العالم قررت جعل الرئيس بشار الأسد حامي الحمى خلال هذه الفترة. كيف لا وهو أكثر شخص يستطيع تمرير مؤامرات عدوانية لا تطل نيرانها أحدًا إلا شعبه. أما الفترة الثالثة فهي فترة الديمقراطية الجديدة، وهنا مرتبط الفرس. وهنا يجب علينا الوقوف قليلاً. فنرشحه أمر محتوم وقد سلمنا به، أما انتخابات حرة، فلم يذكر أحد غير سيادته يتنافس معه، وكأن المشهد سيكون مثل دونكيشوت حيث يحارب البطل طواحين الهواء دون منازع، ويكون هو المنتصر الوحيد.

وعند الكلام عن أن القرار للصناديق وليس لحزب البعث فهذا اعتراف صحيح بأن فبركات الانتخابات السابقة كانت تتم في مجلس الشعب وحزب البعث. ولا يمكن لنا أن ننسى يوم تم فبركة انتخابات 2000 خلال دقائق قليلة حيث بدأت بمجلس لطمية لرحيل القائد الخالد، تبعها تفصيل طقم سريع يناسب سيادة الرئيس الجديد الشاب، لتتم البيعة خلال أيام قليلة.

ولكن ما يلفت النظر أن الكاتب بدأ بأول سطر بالتحدث عن أخطاء الانتخابات السابقة، ليتبعها الوصول إلى شرعية حكم الرئيس في 2014. ما شاء الله والله إنه لأسرع من تفصيل مجلس الشعب، فما فعله مجلس الشعب خلال أقل من ساعة، فعله الكاتب الفذ «الحر» خلال ثلاثة أسطر. فمن التحرير لما سبق، إلى انتخابات نزيهة تصل بسيادته إلى سدة الحكم في 2014 مباشرة. لا عجب أن نطالع صحف النظام في يوم من الأيام لتقول لنا بأن الشعب قد قرر إلغاء الانتخابات وأن سيادته قد حصل، بعد عدة مقالات أخرى من هذا النوع، على أغلبية 122% ليكون بذلك الرئيس الأبدى الثاني لسوريا.

بعد ثلاث سنوات من الحرب على الشعب السوري والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشهداء والملايين من المهجرين، فضلاً عن آلاف المعتقلين والمفقودين، يطالعنا نظام الأسد بفكر ديمقراطي جديد يعيد الحياة الديمقراطية إلى مسارها الذي انخرقت عنه بفعل «المؤامرة الامبريالية الصهيونية السلفية الرجعية الكونية».

فيعد عدة مرات تحدث خلالها رأس النظام بشار الأسد عن أحقيته بترشيح نفسه «بنص الدستور»، وأن لا شيء يمنعه من ممارسة حق من حقوقه التي تضمنه له دون غيره، شرائع فصلت على قياسه عند الخياط الإيراني الروسي، تحدث وزير إعلام النظام عمران الرعبي عن أحقية بشار الأسد بالترشح لفترة رئاسية جديدة. ولم يكتف الرعبي بهذا الكلام، بل إنه تجاوزه ليجعله مطلباً شعبياً جماهيرياً للملايين «المملينة» التي تنتظر طلة سيادته البهية من جديد لتبليعه، ليس لفترة رئاسية جديدة، بل إلى الأبد كما هي العادة عند آل الأسد.

ولم يكن هذا الكلام ليمر على سعيد رغبات الرئيس أو حتى كلام بوقه، دون الكلام في الصحف المحكومة من قبل فروع المخابرات، لتعبر عن رأي الشارع المطالب بديمقراطية حقيقية تحت سقف قائد الوطن.

وضمن هذه السلسلة الهزيلة التي تدار في فروع المخابرات، للتعبير عن الحراك الشعبي لترشيح سيادته بطريقة ديمقراطية، يطالعنا مقال جريء نشر في شبكة شام برس المؤيدة لنظام الأسد بقلم ناهض حتر، الذي عنوانه بـ «بشار الأسد في انتخابات 2014» ويقول فيه:

«المرشح بشار الأسد في الانتخابات الرئاسية السورية 2014، ليس نسخة من الرئيس بشار الأسد الذي حكم بين 2000 و2011 بإرث الزعيم الراحل حافظ الأسد، ثم بصموده في مواجهة الحرب

قرآن من أجل الثورة



خورشيد محمد - الحراك السلمي السوري

العقبات

لا يمكن تجاوز العقبات وتجاهلها، إذًا سوف تعود للظهور بعد حين بوجه جديد أشجع من الأول وأشد صعوبة وإعاققة وتكبيلًا. لا بديل من اقتحامها، اقتحامًا يحمل كل معاني التحدي والشجاعة والتضحية والخوف. لكل منا عقبة أو عقباته التي لا مفر من اقتحامها للفلاح. قد تكون تنازلاً عن سلطة (فك رقبة) نخسر فيها الانتخابات لكي نربح الديمقراطية ونفك رقبة شعب مستضعف. وقد تكون عطاء في وقت يكثر المحتركون الذهب والفضة. وهناك عقبات وعقبات لا تقتحم إلا بإيمان ومشاريع لبناء المجتمع وإصلاحه ونشر لثقافة الرحمة والعفو والاستمرار والصبر على الأعمال حتى نجاحها، لا الحمية والطائفية والقتل والعداء «أُولئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَةِ» (سورة البلد: 18).

عباءة الخير

إذا نظرت إلى الثورة عبر ثلاث سنوات وغيرها من الثورات ستري أن الخير منتصر. في الحقيقة لا يوجد غيره في الساحة سيّدًا بلا منازع. فالكل يحاول الدخول تحت عباءة الخير ونزعها عن خصمه: فهو المدافع عن العروبة والوطن ضد العملاء والإرهابيين وآخرون أصحاب الدين والأخلاق وحماة الثورة ضد نظام أرعن. فلا أحد يخرج مثلًا ليقول: أنا الشر وأنا كاذب ومنافق، إذا قال ذلك سيسقط من فوره. لذلك فالمعركة هي في إسقاط الأتقعة والمبررات، والانتصار في ذلك مرهون بنزاهة وصدق الطرف ضد كل محاولات الاستفزاز والانجرار لردة الفعل والانحراف، وبمقدار ربات الفعل وبمقدار الانحراف والأخطاء تكون قدرة الطرف الآخر في التخفي تحت عباءة الخير المنسوجة من خيوط أخطائنا وانحرافاتنا «وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا» (سورة الإسراء: 81).

شتم الجهلة

حتى لو اعتبرت عدوك عبداً للأصنام الحجرية، فلا يجوز أن تتبع أسلوب الشتم والاستفزاز معه، لأن شتمك واستفزازك سيكون من أحد أسباب تضليله وضياعه فهي (شتمك) نار تغذي طاغوتيه وتمسكه بجهله. «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (سورة الأنعام: 108)

للمشاركة في تحرير صفحات «عنب بلدي» يمكنكم إرسال مشاركاتكم إلى

بريد الجريدة الإلكتروني: enabbaladi@gmail.com

كتاب



ثورات بلا ثوار

خالد خليفة يحاول فواز طرابلسي في كتابه فهم الثورات ودوافعها وآلياتها، وهي ليست دعوة لتبرير اضطرابات دموية لا متناهية في ظل الثورات العربية، إنها مساهمة في التأسيس لمباشرة عملية تحليل واستيعاب العمليات الجذرية المعقدة الجارية في بلدنا خلال السنوات الثلاث الماضية، والمشاركة فيها والعمل فيها.

ينقسم الكتاب إلى قسمين، قسم للدراسات وقسم لمقالات كتبها الكاتب خلال سني الثورة، والتي غطى فيها أحداث الربيع العربي بالنقد والتحليل. الدراسات ركزت على الثورات ودور الفكر فيها، وعلى محاولة فهم دور اليسار في زمن الربيع العربي، والذي أثبت ترديه وتعويله على الاستبداد أكثر من الشعوب، مقدمًا للييسار (والكاتب من رموزه) بعض التصويبات في سلوكياته ومنطقاته.

أبدع الكاتب في دراسته «العنف: طقوسه ووظائفه في الحرب الأهلية»، محللاً فيها دوافع العنف ومحاولة فهمه للحروب الأهلية اللبنانية، مستشهداً بمثال شهير هو جوزيف سعادة الذي قتل 50 مسلماً رداً على قتل ابنه المنتمي للكتائب اللبنانية.

المقولة الراسخة التي يعبر عنها هذا الكتاب، أن شعار الثورة المصرية «عيش حرية عدالة اجتماعية» يعبر عن الثورات بما هي رد فعل غاضب وعنيف أحياناً أخرى، على عقود من التهميش وسوء توزيع الموارد الاجتماعية.



الستيغانوغرافيا علم إخفاء البيانات

تقنية

باسل مملر - مشروع سلامتك

هل حدث أن اضطررت لنقل ملف ما على وحدة تخزين خارجية أو جهاز هاتف نقال عبر حاجز أمني يقوم بتفتيش المارة وما لديهم من أجهزة؟ لا شك أن الكثير من الناشطين مروا بتجارب من هذا القبيل.

في عام 2011 قامت السلطات الألمانية باعتقال أحد أعضاء تنظيم القاعدة، وكانت بحوزته بطاقة ذاكرة محمية بكلمة مرور، وعليها كان هناك فيلم إباحي بالإضافة لبعض الملفات العادية الأخرى. وبعد الفحص الجنائي للبطاقة والفيلم تبين وجود ما يزيد عن 140 ملفاً نصياً داخل الفيديو، منها ملفات تضم خططاً مستقبلية للتنظيم. هذا ما يعرف بعلم إخفاء المعلومات أو ستيغانوغرافيا (Steganography).

يعود أصل مصطلح علم إخفاء المعلومات ستيغانوغرافي Steganography إلى الكلمتين الإغريقيتين Stegos والتي تعني السقف أو الغطاء و Graphia والتي تعني الكتابة. ويعرف علم إخفاء المعلومات على أنه إخفاء رسالة، معلومات أو بيانات ما ضمن رسالة، معلومات أو بيانات أخرى بهدف إخفاء حقيقة وجود الرسالة الأولى. أي بحيث لا يشير وجود الرسالة الثانية ولا مضمونها إلى وجود الرسالة الأولى.

يعود ظهور علم إخفاء المعلومات إلى وقت الإغريق. ولعل أول الأمثلة التي وصلتنا عن استخدام تقنية إخفاء المعلومات هي قصة الرجل الإغريقي الذي كان يكتب رسائله على رؤوس عبيده بعد حلاقة شعرهم، ثم الانتظار حتى نمو الشعر مجدداً قبل إرسال العبيد إلى الطرف الآخر. كذلك كان الناس في القدم يخفون رسائلهم المنقوشة على الخشب بالشمع مثلاً. وقد واطبت البشرية على تطوير هذا العالم حتى تمكن الغرب من اختراع الحبر السري في فترة الحرب العالمية الثانية والذي أدى دوراً هاماً جداً في التواصل وحفظ الأسرار والمعلومات.

لعبت هذه الطرق في إرسال الرسائل المخفية دوراً هاماً في الحرب العالمية الثانية في مراسلات الحلفاء، وكان لها دوراً عسكرياً حاسماً. وقد وجدت هذه التقنيات طريقها لعالم التكنولوجيا مع التطوير الكبير لوسائل وطرق نقل المعلومات الرقمية في العقود الأخيرة، وتم تطوير الكثير من التقنيات لإخفاء المعلومات داخل معلومات أخرى بغرض حجبتها عن من يراها. فقد أصبح من الممكن إخفاء ملف نصي داخل صورة

أو فيلم، كما فعل رجل القاعدة، أو ملف نصي داخل ملف نصي آخر.

إخفاء الملفات الرقمية باستخدام تطبيق StegoMagic

• قم بتنزيل البرنامج وتنصيبه على جهازك من خلال الرابط التالي:

<http://www.softpedia.com/get/Security/Encrypting/StegoMagic.shtml>

• تستطيع إخفاء ملفات WAV و TEXT و BMP 24 bit و BMP 256 colour داخل الصورة

• يجب ألا يتجاوز حجم الملف المحول 8/1 من حجم الملف الحامل

• علينا أولاً تحديد الملف أو الرسالة أو المعلومات التي نرغب بنقلها بشكل مخفي وسنسميه الملف المحمول.

• علينا بعدها تحديد الملف الذي سيحمل هذه المعلومات وسنسميه الملف الحامل.

الطريقة

إخفاء رسالة

• اختر تبويب رسالة (Message) من واجهة البرنامج.

• قم بطباعة الرسالة التي ترغب بإخفائها في الحقل المخصص لذلك.

• ثم قم باختيار نوع الملف الحامل (Carrier File).

• قم باختيار الملف الحامل الذي ترغب بإخفائه الرسالة داخله.

• انقر على Hide.

• انتظر حتى ترى الرسالة التالية: «Hiding Successfully Completed»

• الرسالة الآن مخفية ضمن الملف الذي اختره.

إخفاء ملف

• اختر تبويب ملف (File) من واجهة البرنامج.

• قم باختيار الملف السري الذي ترغب بإخفائه.

• ثم باختيار نوع الملف الحامل (Carrier File)

• قم باختيار الملف الحامل الذي ترغب بإخفائه الرسالة داخله.

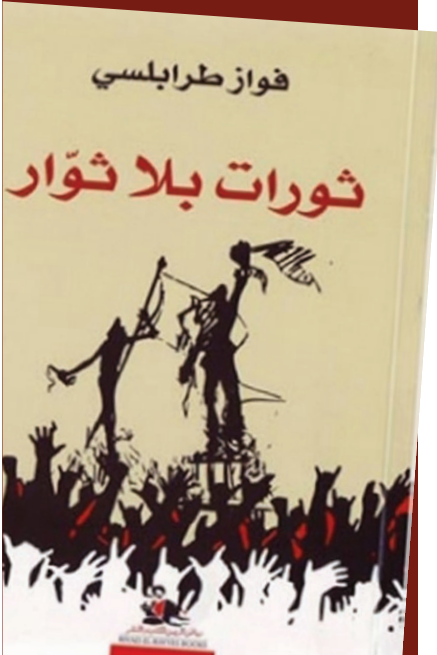
• قم بإدخال كلمة مرور.

• اختر اسم الملف (مع اللاحقة) للملف الناتج عن عملية الإخفاء والذي يحوي الملف السري.

• انقر على Hide.

• انتظر حتى ترى الرسالة التالية: «Hiding Successfully Completed»

• الملف الآن مخفي ضمن الملف الذي اختره.





عنب افرنجي



الأردن - بازار الأمل



لبنان - غراس الأمل

الأردن - بازار الأمل



الأردن - بازار الأمل

لبنان - ورد



ألمانيا - سبريا ريليف

الفعالية عدة أنشطة ترفيهية ونفسية وغنائية، للتخفيف من أثر الحرب في نفوس الأطفال، بحسب ما ورد في صفحة الفريق على الفيسبوك. قام فريق «غراس الأمل» برعاية منظمة «لأنك إنسان» بنشاط للأطفال في إحدى مدارس البقاع، وذلك يوم الجمعة 14 شباط. وتضمن النشاط لعبة «طق البالونات» ولعبة الباراشوت ورياضة ومسابقات متنوعة.

ألمانيا وبريطانيا

دعت جمعية «سبريا ريليف» بالتعاون مع «الجمعية الإغاثية السورية الحرة» لحفل خيري بعنوان «دموع الأمل» في مدينة هامبورغ يوم الأحد الماضي 9 شباط. وقد أحيى الحفل فنان الثورة وصفي المعصراني، وتضمن عشاءً خيرياً، ويعود ريع الحفل بالكامل لدعم مشروع رعاية الأيتام في سوريا. كما نظمت جمعية «سبريا ريليف» وجمعية «هاند إن هاند فور سيريا» حفلاً خيرياً بعنوان «دموع الأمل» في مدينتي مانشستر ولندن يومي السبت والأحد 15 و16 شباط، ويحيى الحفل الفنان وصفي المعصراني بمشاركة الأخوين ملص. ويتضمن الحفل بازاراً لجمع التبرعات، بالإضافة إلى عشاء خيري ونشاطات متنوعة للأطفال، يعود ريع الحفل لمشروع رعاية الأيتام في سوريا.

كما دعت مجموعة «سوريا للسلام والعدالة» لوقف احتجاجية في ساحة الطرف الأغر في لندن 12 شباط، وقامت المجموعة بإضاءة شموع السلام من أجل سوريا.

الأردن

أقام الهلال الأحمر القطري بالتعاون مع جمعية سوريات عبر الحدود وجمعية «سيريا ريليف» بازاراً خاصاً بمنتجات سيدات سوريا المقيمت داخل مخيم الزعتري وذلك يوم السبت 15 شباط. وقد حمل البازار، الذي أقيم في قاعة البترا في فندق كراون بلازا في عمان، اسم «بازار الأمل». عرض في البازار مجموعة من منتجات الصوف والتطريز والمصنوعات اليدوية، بالإضافة إلى عرض مأكولات تم إعدادها من قبل السيدات المشاركات في البازار، وقد لاقت المعروضات إقبالاً من السوريين والأردنيين من مختلف الفئات.

يذكر أن هذا البازار هو الثاني الذي يقام لمصنوعات السيدات السوريات في مخيم الزعتري.

لبنان

قامت جمعية الأبرار الخيرية الإسلامية يوم الاثنين 11 شباط 2014، بتوزيع مبالغ نقدية على أسر أيتام سوريين في مركزها في برياليس في منطقة البقاع، وذلك بالتعاون مع جمعية «الرحمة العالمية الكويتية». كما وزعت الجمعية حصصاً من المازوت على النازحين في بلدة الصويرة في البقاع، ضمن حملة «القلوب الداخلة» والتي تمت بالتعاون مع الجماعة الإسلامية في البقاع.

قام فريق «ورد» بالتعاون مع منظمة «موزاييك سوريا» بنشاط «فرح الطفولة» في أحد مخيمات منطقة المنية في شمال لبنان، وذلك يوم الأحد الماضي 9 شباط. وتضمنت

كل سوريا تحتفل بالفالنتاين!

وكذلك كانت مظاهر الاحتفال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أشد تواضعاً من المعهود، فوسط سيل العنف والدموية لم تجد العبارات الرقيقة والصور الرومانسية سبيلها إلى صفحات السوريين. إلا أن الحرب، وفي مفارقة عجيبة، خلفت وفي الرابع عشر من شباط تحديداً، صورة بألف كلمة: شابٌ حليبي محتضناً أخته الرضيعة الناجية بين آثار ركام براميل الموت في مدينة حلب. ورغم جراحهم لم ينس السوريون أن ينقلوا محبتهم للعالم أجمع ليعبروا عن أنهم «شعب محب، يحكمه نظام ملؤه الكراهية»، من قلب الحصار، ومن النزوح، تحت القصف، ورغم المجاعة، محاطين بالمجازر، ومتحذرين المرض، ورافضين للقمع... رسالة من سوريا في يوم الحب: «من سوريا... مع الحب»، واقع اختصره الناشط السوري هادي العبد الله خلال تصريح له لموقع CNN العربية بقوله «إذا كان اللون الأحمر رمزاً للحب، فكل سوريا تحتفل بالفالنتاين بعدما غطى الدم شوارعها».

غاب حديث الشارع المعتاد وشغله الشاغل في مثل هذا الوقت من العام، واختفى صوته بين أصوات التفجيرات والبراميل المتفجرة؛ وأنغام الأغاني التي كانت تصدح من المحال التجارية ومن سيارات الشبان في شوارع المدينة وحرارتها غطت عليها «الأغاني الشعبية» المجددة للأسد؛ وتلك المحال التي اعتادت واجهاتها أن تعج بالنسخة الحمراء من أي شيء، توارت وراء أعلاقة فرض النظام طلابها بألوان العلم السوري ذي النجمتين. هكذا مر عيد الحب على سوريا هذا العام، صامتاً وخافتاً دون أن يلحظه أحد؛ لا ممن اعتاد الاحتفال به، ولا ممن اعتاد كيل الانتقادات بحق من يفعل. فالمحبون باعدتهم الحرب بين مهجر، ومغرب، وشهيد، ومعتقل؛ ومن لم تحو جيوبهم المهترئة ثمن ربطة خبز لقوت يومهم لم يحملوا ثمن وردة حمراء يتضاعف سعرها مع «اقتراب الموسم»، لا «تغطية» لتبادل الرسائل، ولا محتفلون لانتقادهم.





صدي الشام - العدد 27 - 2014/2/11



أوكسجين - العدد 97 - 2014/2/14



البديل - العدد 126 - 2014/2/9



سوريقتنا - العدد 125 - 2014/2/9



عنب بلدي - العدد 103 - 2014/2/10



الكرامة - العدد 21 - 2014/2/8



حرية - العدد 75 - 2014/2/10



شراكة آذار - العدد 104 - 2014/2/9



طلعتنا عالجورية - العدد 39 - 2014/2/12



صدي الحرية - العدد 49 - 2014/2/14



مقتطفات حرة - العدد 44 - 2014/2/12



حبر - العدد 29 - 2014/2/1



صناعات الأمل - العدد 12 - 2014/2/13



الهدى الإسلامية - العدد 19 - شباط 2014



تمدن - العدد 19 - 2014/2/11



طيارة ورق - العدد 25 - 2014/2/9



زورق - العدد 7+6 - 2014/2/14



سوريا اليوم - العدد 347 - 2014/2/14



النشرة السورية - العدد 385 - 2014/2/11



رجال العاصمة - العدد 39 - 2014/2/9